الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة

الموضوع:

الفكر السياسي عند ابن تيمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعداد الطالبة:

- عربية سميحة

إشراف الأستاذ:

- د.حميدي لخظر

السنة الجامعية: 2016-2017

مقدمة

مقدمـــــة:

كان العالم قبل مجيء الإسلام غارقا في الجهل ولم يكن العرب أسعد من غيرهم قبل الإسلام فكان العالم العربي يتمتع بالفوضى والاضطراب حتى أرسل الله على العالم عامة وعلى العرب خاصة نبيينا وسيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ينجيهم من خلال كتاب الله المتمثل في مبادئه وقواعده، غير أنه في فترة من الزمن أضحت العقيدة لدى بعض المسلمين وظهرت في ذلك اعتقادات خاطئة مثيرة للجدل والشك واختلاف الناس وانحرافهم عن تعاليم الدين من طرف بعض الفرق الضالة لكن ساد أن يظهر في الأمة الإسلامية الحق والصواب بدل الجهل والباطل كان من قبل أعلام الإسلام يوجب الإيمان بما أوجب وا إبطال ما فسد من أفكار ومعتقدات خاطئة، حيث عاش المسلمون في ظروف صعبة في عصر ساد فيه الضعف والتقهقر والتشتت حيث خضعت فيه الدولة الإسلامية إلى حكم الأجانب المتمثل في حكم المماليك الذين امتازوا غالبا بعدم إخضاعهم واهتمامهم بالعقيدة الإسلامية والسير وفق منظورها والعمل وفق مقتضيات ومبادئ الشريعة، وهو ما أدى إلى مساعدة أعداء الإسلام على اختلاف أنواعهم وأشكالهم والمتمثلين في كل من الملحدين واليهود والنصارى من إبعاد المسلمين عن العقيدة الصحيحة والمستقيمة وانتشرت بذلك مواطن الجهل كما ظهر في المجتمع الإسلامي العديد من الفرق المتمثلة بدورها في الفرق الضالة التي قامت وساهمت في تحريف الدين وكل هذا كان سببه عدم اهتمام وغياب رقابة الحكام الذين ابتعدوا عن إتباع العقيدة الصحيحةوا إتباع كل من السذاجة والخرافة معتقدين بذلك أنها تعد العقيدة الصحيحة والسليمة.

وسندرج حالة المسلمين والمتمثلة أصلا في حالتهم السياسية حيث عاش فيها المسلمون ظروفا صعبة وقاهرة، ما أدى ذلك إلى فقدان الأمة الإسلامية قوتها وهيبتها وسلطانها الذي تجسد عندهم في حكم الرسول صلى الله عليه وسلم وحكم الخلفاء الراشدين، مما ساهم في انقسام وتشتت الأمة الإسلامية إلى دويلات عديدة وأصبح الإسلام حينئذ محاصرا من كل

الجهات أو تحت جهات كل من حرب التتار من الجهة الشرقية والحرب الصليبية من جهة وكذلك من جهة الفرق الإسلامية الضالة من الداخل، وهو ما أدى وساهم في إبعاد المسلمين إلى الابتعاد والانحراف عن تعاليم الدين الذي تمثل أساسا في الابتعاد عن تعاليم الشريعة بما جاء به القر آن الكريم.

ونجد من بين هؤلاء الأعلام وذو المكانة العالية والمرموقة رحمة الله عليه شيخ الإسلام ابن تيمية الذي قام بالدفاع عن العقيدة الصحيحةوا بطال تلك المعتقدات الخاطئة في عصر كثر فيه الفساد والظلم وكذلك القهر، ورغم القضايا التي عالجها ابن تيمية إلا أن القضية الهامة التي تهمنا في بحثنا هذا هي فكره السياسي وواقع السياسة ضمن إطار الشريعة العقائدية، وهو الهدف الذي يسعى ابن تيمية إلى تحقيقه على أرض الواقع حيث اتسم الفكر السياسي في الإسلام بالربط المحكم بين الأخلاق والسياسة جنبا إلى جنب وبين الدين والسياسة من جهة أخرى مما جعل الفكر السياسي في الإسلام أكثر ارتكازا على الفضائل الأخلاقية وأكثر تمسكا بالدين وأحكامه، حيث كان ابن تيمية أوسع الإطلاع وجريء القلب مرهف الحس ثابت الحنان وعى ماضي الإسلام وحاضره واستوعب التراث الفكري الديني الذي خلفه الأسلاف فكان حافضلين المحدثين علما في المفسرين وا مامًا بين المتكلمين فقيها أصوليا كل هذا جعل له مكانة عالية حتى قيل " فإن كل حديث لا يعرف ابن تيمية سنده فليس بحديث صحيح" فقد أسهم ابن تيمية إسهاما قيما من خلال ما وصل إليه من مؤلفاته التي تتميز بالأصالة والجدية والبعد عن التبعية للفكر السياسي بكل من الروماني، اليوناني الفارسي وكذلك لاعتماده على المصادر الأصلية وارتكازه على القرءان والسنة والإقتداء بالتجربة الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بالإضافة إلى أفكاره التي كانت تقوم على عبادة الله والالتزام بمبادئه وتعاليمه والقيام بالعدل الشامل والشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمسؤولية لتحقيق الأمن والسلام في الأرض وكل هذا من أجل نيل رضوان الله في الآخرة.

فعل السياسة الشرعية عند ابن تيمية موضوعه النظم والقوانين التي تتطلبها شؤون الدولة لأصول الدين وتحقيقها مصالح الناس وحاجاتهم، فغايتها تكمن في الوصول إلى تدبير شؤون الدولة الإسلامية بنظم دينها وعن كفاية الإسلام بالسياسة العادلة ورعاية مصالح الناس من مختلف العصور والبلدان، وكذلك يسعى ابن تيمية في إطار السياسة إلى تحقيق السيادة الشرعية من خلال طاعة الله ورسوله وأولى الأمر منهم وأداء الأمانات وهو ما كان سائدا في المجتمعات العربية على عكس المجتمعات الأخرى على رأسها السياسة اليونانية التي كانت تسعى إلى فصل الدين عن الدولة حيث تضاربت حوله الآراء من آراء الساسة والعلماء فهنا نجد أن فلسفة ابن تيمية السياسية قد ساهمت في وضع مخارج سياسية من خلال تأثيره بآرائه السياسية واستشهاد بالكثير بآرائه وأفكاره من خلال وضع صورة شاملة عن فكرة السياسة وقيام الدولة في إطار ضمن مبادئ وتعاليم القرءان والسنة.

وعلى هذا يمكن طرح السؤال الآتـــي: **ما طبيعة الفكر السياسي عند ابن تيمية؟**

ويندرج تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

1ـ فيما يتمثل الفكر السياسي عند ابن تيمية؟

2ـ ما هي مرتكزات وأصول السياسة الشرعية عنده؟.

3ـ فيما تتمثل أقسام السياسة الشرعية عند ابن تيمية؟.

4ـ أين يتجلى أثر ابن تيمية في الفكر السياسي الإسلامي؟. وما مدى موافقته في العصر المعاصر؟.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدت في عملي العلمي المتواضع هذا على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل النصوص والفهم الموضوعي لها في سياقها الذي وردت فيه، كما اعتمدت أيضا على المنهج التاريخي الذي قمت فيه بالاعتماد على تسلسل الأحداث في عصر ابن تيمية السياسي.

أسباب الدراسة:

وهناك أسباب دفعت بي إلى اختيار هذا الموضوع لعل من هذه الأسباب نذكر:

أ/ أسباب ذاتية: تمثلت في:

1. الرغبة وحب التطلع.

2. الميول الشخصية لأفكار ابن تيمية السياسية التي تتميز بالجد والأصالة، بالإضافة إلى إدراج السياسة وجعلها سياسة شرعية ضمن إطار عقائدي.

ب/ أسباب موضوعية: تمثلت في:

1. كانت الأسباب الموضوعية أكثر دافعا بالنسبة لي في اختيار هذا الموضوع وقد يعد سبب اختياري هذا الموضوع هو الأكثر دافعية وذلك من ناحية أهمية السياسة الشرعية وممارستها في العالم الإسلامي.

هدف البحث والدراسة: ولعل من أهم هدف البحث والدراسة واعتباره جانبا من أسباب الاختيار حيث نجد أن الموضوع ت تمتع في طبيعة الفكر السياسي عند ابن تيمية بالجد والأهمية السياسية في إطار الشريعة والنظم العقائدية.

ومن أجل إيجادحل وا ٍجابة لهذه التساؤلات ارتأيت في بحثي هذا المتواضع والبسيط الذي قمت بتقسيمه إلى ثلاث فصول كانت كالتالي: فكان **الفصل الأول** مندرج تحت عنوان **ابن تيمية ومنهجه الفكري** فكانت الإشارة فيه إلى حياته وكذلك مؤلفاته بما فيها السياسية والعقدية ثم انتقلت إلى منهجه العام،وا ٍلى عصره السياسي الذي كان سائدا فيه كثير من الحرب أما في **الفصل الثاني التفكير السياسي عند ابن تيمية** فقد تناولت فيه كمدخل إلى كتابات ابن تيمية السياسية وعلى رأسها كتابه الشهير (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ثم أخذنا مفهوم الشريعة والسياسة الشرعية عند ابن تيمية ثم أصول ومرتكزات السياسة الشرعية عنده وعناصرها وأقسامها، وأخرها تطرقت إلى إشكالية الخلافة عنده يعني الخلافة من حيث ممارستها ومشروعيتها وأيضا شروط الخليفة.

ثم انتقلت إلى **الفصل الثالث** والذي جاء موسوما **بأثر ابن تيمية وصورته في الفكر السياسي الإسلامي**، وتطرقت فيه إلى نظرية التوحيد من الشعائر التعبدية إلى الإيديولوجية السياسية وكذلك الولاية والأمارة عنده وأخرها خروج الحاكم عن الشرعية والشريعة.

وقد اعتمدت في انجاز بحثي هذا البسيط على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر أهمها على التوالي: من المصادر وهو المهم ابن تيمية السياسة الشرعية في إصلاح الرعي والرعية، وكذلك درء تعارض العقل والنقل وأيضا مجموع الفتاوى...الخ.

ومن المراجع اعتمدت الدراجي الزروخي، ابن تيمية كما يجب أن يفهم وكذلك شرح كتاب السياسة لشيخ الإسلام ابن تيمية والنظرية السياسية...الخ.

صعوبات البحث والدراسة: على غرار أي طالب مبتدئ في مجال البحث العلمي واجهتني جملة من الصعوبات هي كالتالي:

1ـ سعة وشمولية كتابات ومؤلفات ابن تيمية يصعب حصرها وتكوين صورة شاملة في محتواها.

2ـ ضيق الوقت في ضبط وجمع المعلومات.

3ـ كما أن طريقة ابن تيمية في طرح الموضوع تعد طريقة جدلية في إطار النقاش، مما يؤدي إلى عدم فهم مقصوده من طرف الباحث حول طبيعة الموضوع إذ يصبح يسوده الغموض والالتباس.

الفصل الأول

ابن تيمية ومنهجه الفكري

المبحث الأول: ابن تيمية حياته ومؤلفاته

المبحث: منهجه في التفكير

المبحث الثالث: عصره

المبحث الأول:ابن تيمية، (حياته، أهم مؤلفاته)

هو الإمام المجدد شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن علي عبد الله بن تيمية الحراني نسبة إلى حرّان البلدة بالشام التي ولد بها، ولأسرة ابن تيمية مكانة عالية في العلم والفضل والزعامة والإمامة في مختلف العلوم الإسلامية فقد كان جدُّه شيخ الإسلام الشيخ مجد الدّين عبد السلام بن عبد الله بن الخضر (جد المترجم) كما أجمع عليه المؤرّخون، فردا في زمانه رأسا في الفقه وأصوله إماما من أئمة الحنابلة بارعا في الحديث وعلومه له اليد الطولى في معرفة القرآن والتفسير[1].

يعتبر الإمام ابن تميمة من أكبر العلماء الذين كان لهم أثر بارز في مختلف العلوم الإسلامية، حيث نجد أنه نشأ وترعرع في بيئة علمية ذات ثقافة دينية، ويعتبر من أهم الأئمة الذين درسوا الفقه وأصوله حيث كان له دور بارز وبارع في علوم الحديث، وكان له أثر بالغ في معرفة القرآن وتفسيره، ولقد كانت له عدة تصانيف مختلفة متمثلة في أحاديث الحكام وكان من أئمة الحنابلة بارع في الفقه الحنفي.

ولد بـ حرّان سنة 59هـ وحفظ بها القرآن الكريم وسمع الحديث من عمّه فخر الدين وغيره من حفّاظ الحديث، إرتحل إلى بغداد عاصمة الخلافة العباسية طلبا للعلم في سنة 603هـ وأقام بها بضع سنين ثم عاد إلى بلده حرّان وبعد مدّة عاد إلى بغداد فازداد بها شهرة ومكانة وإمامة[2].

---

[1]– الدراجي زروخي، **ابن تيمية كما يجب أن يفهم**، دار صبحي للطباعة والنشر، متليلي، غرداية، الطبعة الأولى، 2013، ص 14.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 14–15.

ولقد أخذ ابن تيمية علمه من والده الذي كان له أثر بالغ في حياة ابن تيمية العلمية والفكرية والدينية على حد سواء، فرحل إلى كثير من البلاد من أجل طلب العلم والمعرفة وبهذا أصبحت له مكانة فكرية وعلمية في كثير من العلوم.

1- من محراب العلم إلى ميدان القتال: كان ابن تيمية عاكفا على الدرس والفحص والوعظ والإرشاد وبيان الدين صافيا نقيا كما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم وكما تلقاه السلف الصالح رضوان الله سبحانه وتعالى عليهم أجمعين، ومع عكوفه على الدرس كان متصلا بالحياة والأحياء، ويقيم الحسبة ويبلغ ولاة الأمر إن رأى أمرا وجب تبليغه، وقد بلغه في سنة 693 هـ أن نصرانيا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم، و آوى إلى أحد العلويين فحماه من غضب العامة، فرأى تقي الدين ذلك منكرا لا يحسن السكوت عليه، فصحب شيخ دار الحديث، وذهبا إلى نائب السلطة بدمشق وخاطباه في الأمر، فأرسل ليحضر النصراني فحضر ومعه بدوي أغلظ القول للعامة المجتمعين، فضربه ومن معه بالحجارة، ولقد أوذي الشيخ وصاحبه لأنهما أتهما بتحريض العامة، ثم أسلم النصراني بعد أن أثبت براعته واعتذر نائب السلطة للشيخين وأرضاهما. [1]

فهذه القصة تبين لنا أن ذلك العالم الجليل ما كان يشغله الدرس عن شؤون الدين العامة والقيام على حراسته وحمايته من المتهجمين عليه، وأنه في سبيل حمايته لا يخشى في الله لومة لائم، فهو يثور على من يحمي الذي يسب محمدا صلى الله عليه وسلم، ويخرج الوالي تلك السبيل، وإن ناله أذى في سبيل ذلك احتمله كما يحتمل المؤمن الصبور، وصار جند التتار على أبواب دمشق، وأهلها في ذعر، وفرّ كثير من أعيان العلماء إلى مصر كقاضي الشافعية إمام الدين، وقاضي المالكية الزواوي، وغيرهم من كبار العلماء وكبار الرجال، حتى صار البلد شاغرا من الحكام وكبار رجال الدين، ولكن عالما واحدا بقي مع

[1] – محمد أبو زهرة، **ابن تيمية(حياته وعصره– آراؤه وفقهه)**، دار الفكر العربي، القاهرة،(ط) جديدة 1991–2005م، ص 32–33.

العامة فلم يفر ولم يخرج لأن له قلبا يحول بينه وبين الفرار وله شعور يمنعه من أن يترك العامة، وله دين يمنعه من أن يترك أمور الناس فوضى لا حاكم يردع ولا نظام يمنع فقد ساد السلب والنهب. [1]

2- مذهبه السلفي وأثره:

ينتمي ابن تيمية إلى المذهب السلفي ويعتبر السلفية الطريقة المثلى والمراد تاريخيا بالسلف الصحابة والتابعين من أهل القرون الثلاثة الأولى ثم أصبح مذهب السلف علما على ما كان عليه هؤلاء ومن تبعهم من الأئمة الذين اتبعوا طريق الأوائل جيلا بعد جيل، ويطلق ابن تيمية على المذهب السلفي الذي يعتنقه عدة أسماء من أشهرها مذهب أهل السنة والجماعة. [2]

يتضح لنا ابن تيمية ينتمي في حقيقة الأمر إلى المذهب السلفي حيث اعتبر أن السلفية هي الطريقة المثلى، وقد قصد بمصطلح السلفية الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم وقد أطلق ابن تيمية على مذهب السلفية الذي ينتمي إليه على أنه تمثل في مذهب أهل السنة والجماعة.

وقال الحافظ المزي: (ابن تيمية لم يكن مثله منذ أربع مائة سنة) [3]

جمع ابن تيمية أعيان البلد واتفق معهم على ضبط الأمور و أن يذهب على رأس وفد منهم يخاطبون ملك التتار في الامتناع عن دخول دمشق، وقد ذهب الشيخ مع الوفد والتقى بقازان* ملك التتار وقائدهم، وقد كسا الله الشيخ حلة من المهابة والإيمان والتُّقى، ولقد قال

---

[1] – محمد أبو زهرة، **ابن تيمية(حياته وعصره– آراؤه وفقهه** ،مرجع سابق ، ص 33.

[2] – عبد الفتاح أحمد فؤاد: **ابن تيمية موقفه من الفكر الفلسفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، د، ط، 2001، ص12.

[3] – ناجي ابن حسين بن صالح الحضري، **الحسبة النظرية والعملية عند شيخ الإسلام ابن تيمية**، دار الفضيلة، الرياض، السعودية، ط2، 2005م، ص 41.

* – قازان

أحد الذين شاهدوا اللقاء«كنت حاضرا مع الشيخ فجعل يحدث السلطان يقول الله ورسوله في العدل، ويرفع صوته ويقرب منه...والسلطان مع ذلك مقبل عليه، مصغ لما يقول شاخص إليه لا يُعرض عنه، وأن السلطان من شدة ما أوقع الله في قلبه من الهيبة والمحبة، سأل من هذا الشيخ؟ إني لم أرى مثله، ولا أثبت قلبا منه، ولا أوقع من حديث في قلبي ولا رأيتني أعظم انقيادا لأحد منه، فأخبر بحاله وما عليه من العلم والعمل[1] »

ما هو واضح هما أنه عندما جمع ابن تيمية أعيان البلد واتفق معهم على أن يذهب وفد منهم إلى أحد الملوك من أجل القيام بالعدد وهنا اتضح لنا أن ابن تيمية كانت له مهابة عظمى وإيمان نقي وهذا ما دل على شدة علمه وعمله.

خرج ابن تيمية مرة ثانية لمقابلة **قازان** ولكن حجبه عنه الوزراء وقد وعد بن المدينة لا يدخلها التتار، ولكنهم دخلوها وعاثوا فيها الفساد، ثم خرجوا من بعد ولكن كان لابن تيمية مسعى حميد في استعادة الأسرى وفك أسرهم، ثم ترك التتار الشام، ولكن ابن تيمية عالج التتار بالسلم في الماضي، إذ لم يستطع أن يشن عليهم الحرب لخور العزيمة ولأنهم كانوا أصحاب العتاد ولأنهم كانوا قد غزوا الديار في عقرها وتمكنوا من الرقاب، ولأنهم كان يحبسهم مسلمين، وأما الآن فقد بدأ حالهم في الوقت فرصة كل من أراد أن يتقدم للميدان بالسيف لا بالقول فجلس في اليوم الثاني من صفر هذه السنة، والجموع تستمع إليه لأنه رجلها، وقائدها ولم يلق عليهم في هذه المرة درسا في الوعظ المجرد بل ألقى عليهم قولا في الجهاد فساق الآيات والأحاديث الواردة في الجهاد، ونهى عن الإسراع في الفرار، ورغّب في إنفاق المال عن المسلمين وبلادهم وأموالهم وبيّن لهم أن ما ينفقونه في الحرب إنما ينفقونه في سبيل الله كان خيرا، وأوجب جهاد التتار في هذه المرة لأن الحرب أتقى للحرب ولأنه لا

[1]– محمد أبو زهرة، **ابن تيمية حياته وعصره، آرائه وفقهه**، ص34.

جدوى في سلمهم، وتؤدي إلى البلاد إلاّ يسافر أحد إلاّ بمرسوم، فابن تيمية لا يكتفي بالمجالس بل يكتب الكتب بالحجج الواضحة. [1]

I- مؤلّفاته السياسيّة:

ولقد كان لابن تيمية مثل غيره من الفلاسفة والمفكرين مؤلفات معتبرة منها المؤلفات السياسية والمؤلفات العقدية، حيث من بين مؤلفات ورسائل بن تيمية السياسية:

1- السياسة الشرعية في إصلاح الرّاعي والرّعية

2- الحسبة في الإسلام

3- قاعدة في الفرق بين الخلافة والملك.

ولم يكن الوقوف عند هذه الكتب والرسائل لبيان رأي ابن تيمية فقد كان رحمه الله تعالى له موسوعية، له استنباطات ذات قيمة فيما تصدى له من تفسير يهمنا منها آيات الأحكام المتعلقة بالولاية السياسية وتعليقات وتعقيبات واستنتاجات لبعض الأحاديث المتصلة بالسلطة وله اختيارات فقهية في مجالات متعددة. [2]

II- مؤلّفاته العقديّة: وكان شيخ الإسلام ملمّا بجميع فروع الثقافة في عصره مع ميل التخصص في بعض العلوم الإسلامية كالعقيدة والأصول والتفسير والحديث والفرق والأديان والفلسفة والمنطق، وقد خلق مجموعة كبيرة من الكتب والرّسائل والفتاوى في عدّة فنون بعضها في التفسير وبعضها في الحديث وبعضها في الفلسفة وبعضها في الفقه والأصول والكثير منها في الدفاع عن الإسلام في العقيدة، وقد امتازت كتب شيخ الإسلام بمميزات واختصّت بخواص منها الإكثار من الاستشهاد بالأحاديث النبوية والآثار السلفية فهو ينقل إلى القارئ آثارهم ومنها إشراق العبارة وسلامة المنهج، وسأذكر في ما يلي ما يختص

---

[1]- المرجع نفسه، ص35.

[2] – فؤاد عبد المنعم أحمد، **شيخ الإسلام ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام**، دار الوطن، الرياض، ط1، 1417هـ، ص32.

بالجانب من مصنفات شيخ الإسلام وما أتيح إليّ من الكتب المطبوعة والاستفادة منه وفي أكثر من مائة مجلّد ومن الكتب والرسائل التي طبعت مفردة تسعة وثلاثين كتابا ورسالة أكبرها أحد عشرة مجلدا ومنها: كتاب درء تعارض العقل والنقل، وهو من أهم كتب شيخ الإسلام إبن تيمية وموضوع هذا الكتاب هو الرد على القائلين بالمعارض العقلي الذين يقدمون العقل على النقل فرد عليهم بأربعة وأربعين وجها وردّ على مناهجهم. [1]

وكان من بين أهم كتبه ومؤلفاته العقدية نذكر

1- كتاب مناهج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية

2- كتاب الردّ على المنطقيّين:

3- نقد المنطق:

4- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح:

5- كتاب بيان تلبيس الجهمية*:

6- كتاب النبوات:

7- كتاب الإيمان:

8- كتاب اقتضاء الصراط المستقيم ومخالفة أصحاب الجحيم:

9- كتاب الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان:

10- كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول:

11- جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبره رسول الرحمن:

12- كتاب الإستقامة

13- كتاب الحسنة والسيئة.

---

[1]- قرارية عبد الحميد شهاب الدين، **موقف الإسلام ابن تيمية في مسائل العقيدة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة، إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز عبد الله عبيد، تخصص، قسم الدراسات العليا الشرعية، فرع العقيدة جامعة أم القرى، 1404- 1405هـ، ص29. (بتصرف)

* - الجهمية:

14- كتاب التوحيد وإخلاص العمل لوجه الله عز وجل

15- كتاب بغية المرتاد

16- شرح العقيدة الأصفهانية:

17- كتاب التسعينية:

المبحث الثاني: منهجه في التفكير(المنهج العام، منهجه في فهم القرآن)

أ) **المنهج العام:** وإننا في الأبواب السابقة نجد منطقا واحدا يسيّرها ومنهاجا واحدا تسير عليه، فكتابته في التفسير على منهاج كتابته في العقائد وفي الفقه وفي التصوّف يدعمها بحجة من السنّة، ثمّ يقرّب السنة بالعقل، فهو يستخدم العقل للتزكية لا للإنشاء، والتّقريب لا للاهتداء، ولذلك نجد سمة واحدة ومنهاجا واحدا، ومن الواجب أن نشير إليه قبل دراسة الآراء في ذاتها، فإننا إذا فهمنا منهاجه سهل لنا فهم آرائه، سواء كنّا نخالفها أم كنّا نوافقها ويتلخّص ذلك المنهاج الذي سلكه في ثلاث أمور:

أوّلها: لا يثق بالعقل ثقة مطلقة في مقدّمات الحكم على العقائد والأحكام من حيث سلامتها وعدم سلامتها، ولذلك يؤخذ على الفلاسفة ومن نهج نهجهم، وسلك طريقم في التفكير والمقدّمات التي يبنون عليها النتائج التي وصلوا إليها، ويعزوا خلافه معهم في النتائج إلى اختلاف الطريقة، بينما أن دلالة الكتاب والسنة على أصول الدّين ليست بمجرّد الخبر كما تظنّه طائفة من العالمين، بل أن الكتاب والسنة دلاّ الخلق وهدياهم إلى البراهين والأدلّة المبيِّنة لأصول الدّين، وهؤلاء الخالطون أعرضوا عمّا في القرآن من الدّلائل العقليّة والبراهين اليقينية، وترى في هذا أنه لا يرى المعتمد في الدّين كلّه عقائده وفروعه إلاّ على الكتاب والسّنة ولا يرى في الكتاب على العقائد بالخبر والنّقل فقط، بل بالدّليل والبرهان أيضا، ويرى أن طالب العقائد من العقل وحده وأنّ الفلسفة عندما خاضت في الإلهيات ظلّت، وعندما اقتصرت على الأرضيات أنصفت وتميزت، وبهذا تبيّن أنّه لا يرى العقل مستقيم الإدراك في

الوصول منفردا إلى حقائق الدّين بل لابد من النّقل فهو لا يهمل العقل يطلبه ولكن يكون تابعا لا متبوعا ومحكوما بالقرآن ومقدّماته في الاستدلال. [1]

ثانيا: أما العنصر الثاني هو أن لا يتبع الرجال على أسمائهم فليس لأحد عنده من مقام إلا الدليل من الكتاب والسنة، وآثار السلف رضي الله عنهم، فما من قول يتلقى تلقيا ويسوغ فيه الإتباع من غير دليل مهما تكن درجة الإمامة عند قائله وينعى أشد النعي على الذين يتبعون الأقوال دون معرفة أدلتها ووجه الحق فيها إذا كانوا على الاستدلال ووزن الأدلة الشرعية وإنه ليوجب على مقلد المذهب إذا رأى حديثا يخالفه أن يعدل عن مذهبه في موضوع الحديث إذا كان قادرا على فهمه، وانه يقرر أن من قلد إماما في موضع سنة عرفها و رأى الإمام خالفها هو غير متبع لذلك الإمام فضلا لعدم إتباعه للنبي صلى الله عليه وسلم .

ثالثا: أما العنصر الثالث من منهاج ابن تيمية فهو يرى أن الشريعة أصلها القرآن وقد فسره محمد صلى الله عليه وسلم وأما الذين تلقوا ذالك التفسير والتوضيح والتبليغ هم الصحابة رضوان الله عنهم، فهم الذين تلقوا شرع الله من محمد ابن عبد الله وهم الذين حفظوا مقالته ورعوها ونقلوها كما سمعوها وفهموها ، ثم ألقوها إلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ولذا كان يرجع فيما يفكر فيه من شرع الله إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يتبع احد بعدا الله ورسوله إلا الصحابة ويستأنس بأقوال التابعين، وكثيرا ما يشتد الخلاف بينه وبين علماء عصره في رأيي يعده هو ليس من الدين ويعدونه من الدين فيدعوهم إلى التحاكم إلى أهل القرون الثلاثة الأولى كما جاء في الرسالة الواسطية عندما قال في مناظراته في العقيدة الواسطية . [2]

[1] – محمد أبو زهرة، **ابن تيمية حياته وعصره، آرائه وفقهه**، ص181.

[2]– محمد أبو زهرة، **ابن تيمية حياته وعصره، آرائه وفقهه**، ص187.

نجد أن منهج التفكير عند ابن تيمية تمثل في المنهج العام، حيث يوضح لنا أنه في التفسير في كتاباته العقائدية كلها بما فيها الفقه تعتمد على منهج واحد تسير عليه، ولقد لخص منهجه العام في ثلاث نقاط أساسية: تمثلت في:

لا يثق في العقل ثقة تامة ومطلقة في الحكم على العقائد والأحكام، والثانية تمثلت في أن الدين يعتمد على الكتاب والسنة، و الثالثة تمثلت في أن الشريعة أصلها القرآن، والرابع تمثل في أن ابن تيمية لم يكن متعصبا في آرائه.

ب) منهجه في فهم القرآن: وقد ابتدأنا في هذا الجزء من القول بأن المنهاج في تفسير القرآن وفهمه هو الأساس لآراء ابن تيمية في الصفات والعقائد والفقه وكل ما يتصل بفكره الإسلامي، لذلك نعتبره جزء من منهاجه في الدراسة ولا نعتبره جزء من الآراء نفسها.

وأول ما يلاحظ في منهاج ابن تيمية في التفسير أنه يعتقد اعتقادا جازما أن النبي صلى الله عليه وسلم بيّن القرآن كلّه ولم يترك فيه جزء يحتاج إلى بيان لم يبيّنه ولا جزء يحتاج يحتاج إلى تعين لم يعيّن المراد منه، وذلك لاعتقاد جزء من الإيمان بالقرآن أو ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم.

لأنّ الله سبحانه وتعالى يقول لنبيّه صلى الله عليه وسلم: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1] ويقرر ابن تيمية ما كانوا يطلبون القرآن إلا بمعانيه، فهم إذا كانوا قد حفظوا القرآن فلا بد أن يكونوا قد حفظوا أيضا معانيه، ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلا جدّا[2].

ويقرر أن من التّابعين من تلقّى تفسير القرآن كلّه عن الصّحابة، وينتهي من هذا أن تفسير القرآن وفهم معانيه انتقل كلّه من الصّحابة إلى تلاميذهم التّابعين وأولئك ورَّثوا ذلك العلم لمن جاء بعدهم، فكان ذلك الفهم هو النور المبين، وعلى هذا يبين أمثل طريق لفهم القرآن وتفسيره، ولذلك يجعل لتفسير القرآن مراتب بعضها فوق بعض في العلم:

---

[1] – سورة النحل، الآية 44.

[2] – محمد أبو زهرة، **ابن تيمية حياته، عصره– آراؤه، فقهه**، ص187.

أولها: تفسير القرآن بالقرآن وتلك أعلى طريق لأنه تفسير الله القدير لكلامه،

والمرتبة الثانية: السنة فإن لم نجد في القرآن ما يفسّر القرآن اتجهنا إلى السنّة. [1]

نتعرّف التفسير منها شارحة للقرآن، قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [2]

المرتبة الثالثة: تفسير القرآن بأقوال الصحابة وذلك لأنهم أدرى الناس بعلم القرآن، فهم من شاهدوا وعاينوا وهم الذين تلقوا الشرح من شارح القرآن محمد صلى الله عليه وسلم، لا حاكما على أدلة القرآن، وبالتالي لا يكون متأولا على القرآن وإن خالفه، بل عليه أن يتجه للقرآن يتفهمه بالفكر، فتأويل القرآن يكون من القرآن لا من أقوال المتفلسفين.

أما منهجه التفكيري الثاني تمثل في منهجه في فهمه القرآن فقد يعد هو الأساس لفهم عقيده وآرائه ولذلك فهو يعتبره منهاجا ورأى أن الشريعة الإسلامية أصلها القرآن لا غيره.

[1]– محمد أبو زهرة ، **ابن تيمية حياته وعصره، آرائه وفقهه**، ص187.

[2]– سورة النحل الآية 44.

المبحث الثالث :عصر ابن تيمية:

لقد أثبت البحث العلمي الآن أكثر من قبل أن الظروف التي تحيط بالشخص والبيئة التي يعيش فيها لما لها من دخل كبير في تكييف حياته وطبعها بطابع خاص فنوع التربية التي يتلقاها في البيت وفي المدرسة، والروح التي تسود أساتذته ومعلميه والكتب التي يقرؤها والأحوال السياسية والاجتماعية القائمة في عصره، كل أولئك عناصر هامة في تكوين الشخصية وتعيين اتجاهها، ولذلك كان من الضروري عند دراسة شخصية من الشخصيات التي كان لها الأثر البارز في ناحية من نواحي الحياة أن ندرس الظروف والبيئة المحيطة بتلك الشخصية حتى نقف منها على العوامل التي أدت إلى ظهورها ، وابن تيمية أحد هؤلاء الأشخاص الذين ظهروا في أممهم بآراء حرة وجريئة. [1]

إن عند البحث العلمي أثبت أن الظروف المحيطة بالشخص والبيئة التي يعيش فيها باعتبارها لها دور كبير في تكييف حياته بطابع خاص وتنوع أساليب الحياة بتنوع التربية التي يتلقاها في البيت والمدرسة وكذلك التنوع في الكتب التي يقرؤها وكذلك مراعاة الأحوال والظروف السياسية والاجتماعية في ذلك العصر الذي يعيشه، فاعتبار كل هذه العناصر هامة في تكوين شخصية الإنسان وتعيين اتجاه ولذا وجب عند دراسة أي شخصية من الشخصيات باعتبارها شخصية بارزة في الحياة دراسة الظروف والبيئة المحيطة بهذه الشخصية إلى أن نصل إلى عوامل ظهور هذه الشخصية ومن بين هؤلاء الشخصيات إبن تيمية باعتباره شخصية ظهرت بآراء حرة وفقهية جديدة.

18- وكان لا بد لنا أن نلقي نظرة على العصر الذي كان يعيش فيه لكي نعرف مدى تأثره بروح ذلك العصر واتجاهاته، ونقف على جملة العوامل التي ولدت في نفسه تلك الثورة الكبيرة من مذاهب وآراء، وقد رأينا أن نعالج هذا العصر من ثلاث نواح: أ) الناحية السياسية، ب) الناحية الاجتماعية، ج) الناحية العلمية.

[1] – محمد خليل هراس، **ابن تيمية السلفي**، المطبعة اليوسفية، بطنيطا، ط1، 1952م، ص10

1- الناحية السياسية: كانت البلاد الإسلامية في تلك الفترة من التاريخ والتي يطلق عليها في الشرق والغرب اسم الوسطى، كانت عبارة عن ممالك صغيرة يحكمها أمراء من العجم خاضعون لسلطان الخلافة في بغداد قويا إلى الحد الذي يستطيع معه إخضاع هذه الأطراف وضمها إلى حوزته، فقد ضعف الخلفاء العباسيون وأصبحوا لعبة في أيدي المتغلبين عليهم من الأتراك وغيرهم يتصرفون فيهم على حسب ما توحي به أهواءهم ومصلحتهم الخاصة من تولية وعزل وتعذيب، وكان لهذا التفكك والانقسام بين أمراء الإسلام أثره اللازم ونتيجة محتومة، وهي ضعف المسلمين عن مقاومة أعدائهم من التتار والصليبيين، فالصليبيون قد نزلوا ببلاد الشام واستولوا على معظم مدنه الساحلية حتى أسقطوا (عكا) وقتلوا من كان بها من المسلمين ثم دخلوا بيت القدس، واستمرت نار هاته الحرب مستمرة بينهم وبين المسلمين نحو قرنين من الزمان كان فيهما من أمرهم إلى أن أذن الله بانقضاء دولتهم وزوال خطرهم على يد الأشرف* خليل بن المنصور قلاوون. [1]

ويتضح لنا أن البلاد الإسلامية في تلك الفترة التي حددها ابن تيمية أنها كانت عبارة عن مماليك صغيرة يحكمها حاكم قوي يخضع له كل البشر، ويحكم البلاد بما تمليه عليه مصلحته الخاصة لا غيره.

19- وقد أشار ابن تيمية في رسالة إلى هذه الحروب الصليبية والأسباب التي أدت إليها في نظره فقال في رسالة الفرقان: (فلما ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسول سلطت عليهم الأعداء فخرجت الروم والنصارى إلى الشام والجزيرة مرة بعد مرة وأخذوا الثغور الشامية شيئا بعد شيئإلى أن أخذوا بيت المقدس في أواخر المائة الرابعة، وبعدها بمدة حاصروا دمشق وكان أهل الشام بأسوأ حال بين الكفار والنصارى والمنافقين الملاحدة) [2]

---

* - الأشرف خليل بن المنصور قلاوون:

[1]- محمد خليل هراس، **ابن تيمية السلفي**، ص11.

[2]- مصطفى حلمي،ابن تيمية والتصوف، دار الدعوة للطباعة والنشر الإسكندرية، دط، د س، ص359

وبالجملة فقد كان بلاؤه في هذه الحروب عظيما، وهكذا نجد أن حياة المسلمين السياسية في ذلك العصر كانت مليئة بالأحداث والمصائب المتلاحقة التي تروعهم، ووقع في قلوبهم أن مصدر ذلك كله أنما هو الانقسام وتفرق الكلمة بسبب الانحراف عن تعاليم الدين، فتهيأت بذلك أذهانهم لقبول دعوة إصلاحية جديدة تقوم على الوحدة ونبذ الخلاف. [1]

هذه إشارة إلى الحروب الصليبية التي قارب عصرها عصر ابن تيمية ورأى آثارها وعاين الخرائب التي تركتها، فلننتقل إلى التتار الذين عاصر هجومهم آخر الحروب الصليبية، أعقبوها في التخريب في الديار الإسلامية، بيد أن أولئك ابتدؤوا في الشام ومصر وآسيا الصغرى وداروا حول هاته الدائرة ولم يتجاوزوها، أما أولئك فقد انسابوا من أقصى الشرق لا يولون على شيء إلا جعلوه ركاما، ولا على قوم إلا جعلوهم رميما حتى وصلوا الشام واستولوا على أكثره ورموا مصر، ثم ارتادوا أمام جيش مصر والشام الذي كان يشرق فيه نور عصر ابن تيمية الجليل. [2]

ثم نقل ابن كثير (774هـ-700هـ) عن نيل المرة ما نصه: «إنهم دخلوا الجامع يخمر وكان في نيتهم إن طالت مدة التتار أن يخربوا كثيرا من المساجد وغيرها ولما وقع هذا في البلد اجتمع قضاة المسلمين والشهود والفقهاء فدخلوا القلعة يشكون هاته الحال متسلميها أبل سيان فأهينوا وطردوا وقدم كلام رؤساء النصارى عليهم فإنا لله وإنا إليه راجعون»[3]

استفاد الإسلام ولا شك من إقامة خليفة يكون عنوانا للوحدة الإسلامية ورمزا للجماعة الموحدة، وإذا كانت الخلافة قد عادت شكلا لا قوة له فقد حاول المستنصر أن يعيد لها معنا وإن أخفق فإن بقاء الشكل قد يكون إيذانا بعودة الحقيقة أو بوجوب عودتها وقتا من الأوقات كان اللون السياسي للعالم الإسلامي في عصر ابن تيمية وخصوصا في مصر والشام هو اللون الذي اصطبغ به حكم المماليك ذلك أن مصر والشام في حكم الدولة الأولى والثانية

[1]- محمد خليل هراس، **ابن تيمية السلفي**، ص 13.

[2]- محمد أبو زهرة، **إبن تيمية، حياته وعصره- آراؤه وفقهه**، ص111.

[3]- محمد أبو زهرة، **إبن تيمية، حياته وعصره- آراؤه وفقهه**، ص 115.

من دولتي المماليك كانت تحت سلطانهم ولا يهمنا الدولة الأولى والوسطى وعصرها لأنه هو العصر الذي عاش فيه ابن تيمية. [1]

وهنا نجد أن الإسلام قد أقام فعلا خليفة كانت عنوانا وتجسيدا للوحدة الإسلامية، بحيث كان اللون السياسي والحياة السياسية في عصر ابن تيمية كان لها أثر بالغ في العالم الإسلامي.

2- الناحية الاجتماعية: كان من الطبيعي والحالة السياسية ما ذكرنا أنه لا تكون هناك حياة اجتماعية مستقرة، فقد أدى تنازع الأمراء المسلمين فيما بينهم وكثرة الغارات على البلاد الإسلامية إلى اضطراب حيال الأمن في ربوع هذه البلاد، ووجود حالة من الرعب والفزع في قلوب الناس، بحيث أصبح لا يطمئن أحد على نفسه وماله، كما أدى نقص الأموال بسبب أعمال التخريب واشتغال الناس بالحروب إلى سوء الحالة الاقتصادية وانتشار الفاقة إلى انتشار اللصوص وقطاع الطريق واشتد الغلاء، فعمد الناس إلى الغش في المبايعات واحتكار الأقوات وغير ذلك من العيوب الاجتماعية، وزاد الأمر سوء ما كان يقع من الفتن و المنازعات بين أرباب المذاهب والمقالات وما كان من تحيز الدولة لفريق دون آخر، فالعزيز ابن مصر هو ابن صلاح الدين كان قد عزم في السنة التي توفي فيها وهي سنة 595هجرية على إخراج الحنابلة من بلاده وأن يكتب على بقية إخوانهم بإخراجهم من البلاد[2]

وهكذا كانت الحالة الاجتماعية في ذلك الوقت نتيجة طبيعية ومحتمة أدت إلى تفشي الفقر كما أدت أيضا إلى ظهور الكوارث الطبيعية المتثلمة في الفيضانات والزلازل كما لا يسوده شيء من أعمال الإصلاح الذي يعود بالمضرة على كل من السلطان أو الأمير.

وفي سنة 656هـ اشتد وباء بالشام خصوصا بدمشق[3] حتى عمّ مغسلوا الموتى على أيدي التتار، وفي سنة 694هـ جفت مصر جفافا هائلا تبعه غلاء فاحش، وفي سنة 418هـ

---

[1]- محمد أبو زهرة، **إبن تيمية، حياته وعصره- آراؤه وفقه**، ص117.

[2]- محمد خليل هراس، **ابن تيمية السلفي**، ص14.

[3]- مصطفى حلمي، **ابن تيمية والتصوف**، دار الدعوة للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 358.

وقعت مجاعة في بلاد الشام كانت سببا في جلاء الناس ومت الكثير منهم. [1]

3- الناحية الفكرية والعلمية

أ- الحياة الفكرية: تشعبت الحياة الفكرية في عصر ابن تيمية وما تلاه، بل تضاربت مناهجها، فقد كان القرنان السادس والسابع وبعدهما الثامن تابعا لهما، متناهي الأفكار ومضطرب الآراء والمناهج، فالعلماء قد اختلفت مناهجهم، واستبحروا في الحديث والتفسير والنحو والفقه لكن كانوا مقلدين تابعين وليسوا مجتهدين مستنبطين، حتى في العقائد ارتضوا التقليد والإتباع، ولم يسيروا وراء البرهان، بجوار هؤلاء فلاسفة مسلمون ينطلقون في الدراسات منتهون إلى ما تتأدى بهم النتائج غير ملتفتين إلى ما وراء ذلك. [2]

لقد كانت الحياة الفكرية في عصر ابن تيمية متضاربة الآراء والمناهج حتى تعمقوا في الحديث والفقه ونجدهم حتى في العقائد كانوا مقلدين لا مجددين.

ب- الناحية العلمية: ولم يكن لنا أن نتوقع نشاطا في الحركة العلمية، أورواجا بسوق الآداب في عصر ساد فيه الأتراك والمماليك، واستعجمت فيه الأنفس والعقول، والألسن والعادات والسياسات والحكومات وتحالفت فيه المصائب كلها على المسلمين، فلم يكن لديهم من الاستقرار والرفاهية ما يمكّنهم من الاشتغال بالبحث والتفكير، فقلّ الإنتاج العلمي وركدت الأذهان وأقفل باب الاجتهاد في الأصول والفروع جميعا، فحّم الأخذ في الأصول بغير مذهب الأشعريّ، وفي الفروع بغير مذهب الأئمة الأربعة، وأصبح قصارى جهد العالم أن يفهم ما قيل من غير بحث ولا مناقشة، وعمد العلماء إلى جمع المعلومات المتعلقة بكل فنّ فنظّموها في سلك واحد، وسلكوا منهجا حسنا في التأليف، لكن لا أثر فيها للابتكار والتجديد. [3]

---

[1]- مصطفى حلمي، **ابن تيمية والتصوف**، ص357.

[2]- محمد أبو زهرة، **إبن تيمية، حياته وعصره- آراؤه وفقه**، ص130.

[3]- محمد خليل هراس، **ابن تيمية السلفي**، ص 17.

ويتضح لنا هنا أنه بسبب عدم الاستقرار والرفاهية لم يكن هناك إنتاج علمي من الناحية العلمية.

نشط الابتكار في هذا العصر نشاطا ملموسا، ولعل الوازع إليه هو تعويض ما ضاع من التراث إثر الاجتياح الصليبي والمغولي، ومن أبرز ما ظهر فيه التأليف الموسوعي الذي كان رائده نصر الدين الطوسي(672هـ)* الذي ألّف في الفقه والفلسفة والرياضيات والفيزياء والفلك والطّب وعلم المعادن. [1]

* – نصر الدين الطوسي:

[1] – صائب عبد الحميد، **ابن تميمة، حياته وعقائده**، الغدير للدراسات والنشر بيروت، لبنان، دط، دس، ص46.

الفصل الثاني

التفكير السياسي عند ابن تيمية

مدخل: كتابات ابن تيمية السياسية(كتاب السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية نموذجا)

المبحث الأول: مفهوم الشريعة والسياسة الشرعية عند ابن تيمية

المبحث الثاني : أصول ومرتكزات السياسة الشرعية عند ابن تيمية

-المبحث الثالث : عناصر وأقسام السياسة الششرعية عند ابن

المبحث الرابع: اشكالية الخلافة عند ابن تيمية

كمدخل : كتابات ابن تيمية السياسية (نموذج : كتاب السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية)

تعد كتابات ابن تيمية السياسية منهجا في إصلاح أحوال الدولة ذلك جعل من بين أهم كتبه المشهورة في هذا المجال نجدد كتاب **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية** حيث يرجع إلى أن سر تخلف المسلمين إنما هو الفساد في الراعي والرعية وأدرك من خلاله أن هذا الفساد ناتج عن الفوضى السياسية والدينية وفي وسط هذه الفوضى، حيث يرى ابن تيمية أن إصلاح الراعي هو الطريق الصحيح للعودة إلى الجذور الدين الإسلامي ومحاولة الابتعاد كل البعد عن أي بدعة دينية وهناك محاولات عديدة بقيت بعيدة عن كل البعد عن الروح الإسلامية وعلى رأسها اليونانية التي لم ترق ابن تيمية وعليه ألف كتاب (السياسة الشرعية) متطرقا فيه إلى ما يجب على الراعي من أمور ومسؤوليات وماله من حقوق على الرعية وكذلك ما على الرعية من الوجبات مستندا ومعتمدا في ذلك على القران والسنة باعتبارهما كلام الله ورسوله الكريم (ص) لما فيه خير وصلاح لأمته .

وفي كتابه السياسية الشرعية جوامع من السياسة الالهية والنبوية لا يمكن للراعي والرعية الاستغناء عنه واقتضائه واجب من ولاة الأمور ومضمون هذا الكتاب من خلال الآية الكريمة في قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ...) إن هذه الآية نزلت في ولاة الأمور مقتضيا في دلك على أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بين الناس بالعدل كما انه يجب على الرعية طاعة أولي الأمر منهم في غير معصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وإذا تحققت هذه الأمور فانه قد تحققت السياسة الصالحة والعادلة ويعتبرون من أصحاب السياسة الشرعية

كما بين ابن تيمية أيضا أن ولاية أمر الناس من أهم واجبات الدين ولا قيام لهذا إلا بالولاية لان رئاسة عند ابن تيمية ليست هي الإمامة ولكنها الإمارة أو الولاية كما اعتبر وجود الحاكم

يعد ضرورة شرعية، وكذلك سائر ما أوجبه الله من الجهاد والعدل وإقامة الحدود لا تقوم الا بالقوى والإمارة ومنه يقال أن السلطان ظل الله في الأرض .

تمهيد

في ظل الصراعات حول ارتباط مفهوم السياسية بالدين والاستناد في مشروعيتها إلى القرآن والسنة حيث تضاربت الآراء وتعددت في مجال السياسة حول ما إذ أن السياسة تقوم على الدين وحول ما إذ يجب فصل الدين عن السياسة ففي هذه الحالة نحن بحاجة إلى فكر ابن تميمة السياسي ربما يجعل لنا منه مخارج سياسية حول النزاعات والخلافات المرتبطة بالسياسة، فالغاية عند ابن تيمية من الرياسة من خلال سياسته الشرعية هي تحقيق العدل و ليس لإشباع رغباتهم و تحقيق مصالحهم و منافعهم و أغراضهم .

فقد كان لزاما علينا في الفصل الثاني أن نتطرق إلى السياسة الشرعية عند ابن تيمية وعلى هذا الأساس فقد قمنا بعنونة الفصل الثاني كما يلي التفكير السياسي عند ابن تيمية وقد اندرج تحته أربعة مباحث يمكن صياغتها على النحو التالي كان عنوان المبحث الأول بمفهوم الشريعة و السياسة الشرعية عند ابن تيمية و المبحث الثاني بأصول السياسة الشرعية عند ابن تيميه بما فيها القرآن و السنة و المبحث الثالث تحت عنوان عناصر وأقسام السياسة الشرعية عنده تطرقت إلى أداء الأمانات بما فيها الولايات وكذلك الأحكام والمبحث الرابع تطرقت إلى إشكالية الخلافة عنده بما في ذلك أخذت الخلافة عنده ، و كذلك نظرية الإمامة و الخلافة ، وآخرها شروط الخليفة

وعلى ضوء هذا يمكن طرح التساؤل التالي : **فيما تتمثل معالم و مكانة ابن تيمية في التفكير السياسي ؟ و يندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن إيجازها على النحو الآتي :**

ما هي مرتكزات وأصول السياسية الشرعية عنده ؟ وما هي أقسامها وعناصرها ؟ و ما مفهوم الخلافة عنده ؟ و ماهي الشروط التي يجب توفيرها في الخليفة حتى مؤهلا للخلافة ؟

و كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عليها من خلال فصلنا هذا .

المبحث الأول: مفهوم الشريعة والسياسة الشرعية عند ابن تيمية

وسنشرع هنا في تحديد مفهوم الشريعة والسياسة الشرعية عنده

1- مفهوم الشريعة :

هي مجموعة القوانين المنبثقة عن مصادر التشريع الإسلامي الأساسية وهي القران الكريم والسنة النبوية والاجتماع والقياس وما أرشدت إليه من أدلة فرعية على اختلاف آراء الفقهاء بشأنها كالمصالح المرسلة وسد الذرائع والاستحسان وغيرها[1].

بصرف النظر عن معنى الشريعة في اللغة، لا يكاد يعرفه الجميع فان مفهوم الشريعة يأخذ عن ابن تيمية من البداية بعدا سياسيا ولا يتضح هذا فقط من عنوان كتابه **السياسة الشرعية** وإنما من تصور ابن تميمة نفسه للشريعة باعتبار أن من الممكن أن تكون الشريعة هي شريعة الكتاب والسنة وقد تكون الشريعة حكم الحاكم وهي بهذا المعنى قد تكون عادلة وقد تكون ظالمة، وقد تكون صائبة، وقد تكون خاطئة. [2]

ويتضح لنا من خلال هذا أن مفهوم الشريعة عند ابن تميمة يسوده طابع سياسي ولا يتجسد هذا فقط من خلال كتابه السياسية الشرعية بل استوحاه من تصويره للشريعة آخذا في الحسبان بان تحتمل الصواب والخطأ

[1]- أحمد راتب عرموش ، **موسوعة الأديان الميسرة**، دار النفائس، ط1، 2001، ص313.

[2]- حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، دار الأخلاء للنشر و التوزيع، الرياض، ط1، 1994، ص151.

والنوع الوحيد الذي يمكن إتباعه من بين تلك الأنواع هو شريعة الكتاب والسنة ولا يجوز الخروج عن هذه الشريعة بأي حال من الأحوال لأنها هي وحدها الشريعة(الشرعية) إن صح هذا التعبير، إما شرع الحكم فيتبع بمقدار توافقه مع الشريعة ومدى التزامه بالعدل والصواب، أما الشريعة بمعنى اجتهادات الفقهاء فيجوز إتباعها ويجوز تركها وليس من الواجب على الأمة إتباع فقيه دون أخر[1].

ومن خلال هذا الكلام يتضح لنا إن النوع الوحيد والأهم من الشريعة الذي يجب إتباعه إنما هو شريعة الكتاب والسنة باعتبارها الشريعة (الشرعية) ولا يجوز الخروج عنها لأي شيء من الأشياء وعليه فإن شريعة الحاكم تتجسد مع مدلى توافقه مع الشريعة وتحقيق العدل إما الشريعة عند الفقهاء فهي واجبة يجوز إتباعها ولا يجوز تركها والأمة فيها غير ملزمة بإتباع فقيه دون أخر.

ونجد في هذا التقسيم لأنواع الشريعة يوجد عند ابن تيمية تقسيم أخر يتقاطع مع التقسيم الآخر في نوعين من أنواع الشريعة لكن يغيب عنه البعد السياسي حيث تقسم الشريعة إلى ثلاث أنواع وهي :

1- الشريعة المنزلة:وهي شريعة الكتاب والسنة ويجب على كل فرد من أفراد الأمة إتباعها ومن اعتقد انه لا يجب إتباعها على طائفة من الناس فقد خرج من الإيمان إلى الكفر.

2- الشريعة المؤولة: والمقصود يها اجتهادات الفقهاء ويجوز إتباع احد الفقهاء إذا اعتقد المرء إن حجته قوية لكن لا يجب على الأمة تقليد فقيه معين لأن الشخص الوحيد الذي يجب إتباعه هو الرسول.

3- الشرع المبدل:وهو الذي تكون بالاعتماد على الأحاديث الموضوعة والتأويلات الفاسدة والأقييسة الباطلة، والتقليد لمن يجوز تقليده[2].

---

[1]- حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص 151.

[2]- المرجع نفسه، ص 152.

إن ابن تيمية يقسم الشريعة إلى ثلاث أنواع لكن هذا التقسيم يختلف عن التقسيم الأول لأنه يقوم فيه باستبعاد وغياب البعد السياسي فالشريعة عنده تقوم على ثلاثة أقسام الشريعة المنزلة وهي عنده تتمثل في شريعة الكتاب والسنة والواجب إتباعها، أما الشريعة المؤولة والتي تتمثل في اجتهادات الفقهاء ولا يجب إتباعها لأن الوحيد الذي ينبغي إتباعه هو الرسول صلى الله عليه وسلم ، والشريعة المبدلة وهي التي تقوم على التأويلات الفاسدة.

وقال الإمام عبد الرحمان ابن لجوزي : **(إن الشريعة سياسة ألاهية ومحال أن يقع سياسة الإله خلل يحتاج معه إلى سياسة الخلق)**[1]

في قال الله عز وجل:﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾[2]

وقال تعالى:﴿لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾[3]

2- تعريف السياسة:

فرع من العلم المدني يبحث في أصول الحكم وتنظيم شؤون الدولة أول من عني به من فلاسفة اليونان أفلاطون في كتابه الجمهورية وأرسطو في كتابه السياسة وعني به من فلاسفة الإسلام ألغرابي في المدينة الفاصلة ومن المحدثين توماس هوبز في كتاب التنين ويعتبر أرسطو واضح الأسس للنظريات الحديثة عن الحكم وخاصته في تمييزه بين مختلف صور الحكومة ونظم الدولة[4].

السياسة عموما هي كل ماله علاقة بالحكم وبممارسته من قبل الدولة إذا لما كان الناس يعشون في مجتمع فان أول ما يطرح هو مسألة التوفيق والملائمة بين أعمالهم وخلق

[1] – فؤاد عبد المنعم أحمد، **ابن تيمية والولاية السياسة الكبرى في الإسلام**، ص60.

[2] – سورة الأنعام، الآية 38.

[3] – سورة الرعد، الآية 41.

[4] – إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، القاهرة، د ط، 1983، ص100.

نوع من السلوك العام والمشترك يتحقق باسم المجموعة ومن اجلها و النظر في هذه المسألة هو من مهام السياسة بمعناها العام جدا[1].

ومما سيق يتجسد مفهوم السياسة أساسا في طبيعة نظام الحكم وممارسته وتنظيم شؤون الدولة التي تنظم من خلالها حياة أفراد المجتمع.

ومن خلال التعريف الثاني يتضح لنا أيضا أن السياسة هي أساسا ممارسة الحكم من قبل الدولة داخل المجتمع ومحاولة التوفيق والمساواة في إعمالهم من خلال تحقيق في أساسه إلى مهام السياسة وحسب

3- السياسة الشرعية :

أما السياسة الشرعية فهي تلك التي تسير وفق قواعد الشريعة النابعة من الكتاب والسنة أي وفق قواعد الشريعة المنزلة لا الشريعة المؤولة ولا الشريعة المبدلة بمعنى <حكم الحاكم>. وهكذا فإن السياسة الشرعية هي السياسة التي تتمحور حول محور <الشريعة المنزلة> على عكس باقي الفقهاء الذين تحدثوا على السياسة باعتبارها متمحورة حول محور<الإمامة> التي هي مصدر والولايات عندهم. [2]

إن السياسة الشرعية عند ابن تيمية هي تلك السياسة التي تقوم على القران والسنة أي يكون منبعها وفق الشريعة المنزلة لا وفق اجتهادات الفقهاء، ولا أيضا وفق التأويلات الفاسدة، وهكذا يتضح لنا أن أساس السياسة الشرعية عند ابن تيمية يندرج ويتمحور ضمن سياق الشريعة المنزلة على عكس الفقهاء الذين اعتبر أن السياسة عندهم تقوم على الإمامة التي هي مصدر الولاية عندهم.

ومن هذه الزاوية يمكن أن يلاحظ كيف يترتب على موقف ابن تيمية إزالة أي فوارق بين الإمام والجماهير فيما يتعلق بالشريعة، والالتزام بالشريعة هو الذي يجعل سياسة الحكم

---

[1]- جلال الدين سعد ، معجم المصطلحات و الشواهد الفلسفية ، دار الجنوب للنشر 2004 ، ص 247

[2]- حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص153

سياسة شرعية أي أن الشريعة ليست فوق المحكومين فقط بل هي فوق الحاكم أيضا ويتضح هذا ليس فقط من عنوان ابن تيمية لكتابه بـ(السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) وإنما كذالك من خلال وصفه في كتاب:(رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية والإنابة النبوية) لا يستغني عنها الراعي والرعية اقتضاها من اوجب الله نصحه من ولاة الأمور[1].

ومن خلال هذا الحديث يتضح لنا أن ابن تيمية من خلال التزامه بالشريعة فإنه يؤسس سياسته الشرعية على الكتاب والسنة بمعنى أن السياسة عنده تقتضي طاعة الله وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر منهم فهو يقوم بإزالة الفوارق القائمة بين الإمام والشعب في نطاق الشريعة كما اعتبر أن الالتزام وتطبيق الشريعة يجعل من سياسة الحكم سياسة شرعية إلاهية لا يمكن في كل من الراعي والرعية الاستغناء عنها أو تركها وإتباعها واجب من ولاة الأمور، فالشريعة ليست فوق المحكومين فقط بل فوق الحاكم أيضا وهذه هي السياسة الحقة والعدالة، وهو ما تضمنه كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه الشهير(السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) ومحتوى هذا الكتاب برسالة تدعو إلى السياسة الإلهية والنبوية .

[1]– ابن تيمية، **السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تح: علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 728هـ، ص4.

المبحث الثاني: مرتكزات وأصول السياسة الشرعية عند ابن تيمية:

I- الأصول الشرعية الثابتة

1-الساسة ترتكز على القرآن والسنة

حاول ابن تيمية إصلاح الفساد السياسي والاجتماعي بالرجوع إلى القرآن والسنة والتمسك بالدين بينما كان مفكرو أوروبا المسيحية منذ القرن الخامس عشر الميلادي قد راو عكس رأى ابن تيمية تماما فهم يقصون الدين والأخلاق من دائرة السياسة بينما نحن نجد ابن تيمية صريحا في ضرورة إسناد السياسة إلى الدين وضرورة قيامها على القرآن والسنة بالذات فهو قدم لنا هنا كما قرر هو نفسه في مقدمتهن السياسة الإلهية تعتمد على القرآن وسياسة نبوية تعتمد على الأحاديث النبوية أو بلغة حديثة لقد قدم لنا ابن تيمية هنا سياسة عقائدية، وهي ذالك النوع الذي رفضه تماما ميكافيلي وهولين وغيرهما من المفكرين المسحيين[1].

ويتضح من خلال هذا الكلام إن ابن تيمية من خلال التزامه بالشريعة وتمسكه بالقرآن والسنة وجعل السياسة عنده ضمن نطاق شرعي تقوم على الكتاب والسنة وهو ما أصطلح عليه باسم السياسة الشرعية ومن خلال هذا قام ابن تيمية بإصلاح الفساد السياسي والاجتماعي الذي كان سائدا في المجتمعات وذالك من خلال العودة إلى كل من القرآن والسنة والتمسك بالدين على عكس مفكرو أوربا المسيحية منذ القرن 15م فقد أقصوا الدين عن السياسة حيث إن نضرتهم إلى السياسة كانت تختلف عن نضرة ابن تيمية على عكس ابن تيمية الذي يصرح ويؤكد بضرورة إسناد وقيام السياسة على الدين التي لابد لها إن تركز على القرآن والسنة وهو ما أكد عيه في كتابه (السياسة الشرعية) التي تكون في السياسة إلاهية تقوم وتعتمد على القرآن وسياسة نبوية تقوم على الأحاديث وتعتمد على السنة، ولنا

[1]- موزه أحمد راشد الغبار، **البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند العرابي ولمواردي وابن تيمية**، الأستاذ الدكتور، علي عبد المعطي محمد، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الفلسفة،2000م، جامعة الإسكندرية، ص 273.

نتساءل الآن ما لذي دعي ابن تيمية إلى ضرورة تأسيس السياسة على الدين وما الذي دعي غيره من مفكري أوربا السياسية إلى إقصاء الدين عن السياسة؟

لقد ذكرنا من قبل أن ابن تيمية شاهد الفساد والانحلال الذي ساد الدولة الإسلامية عقب غارات التتار وهجمات الصليبين، وقد رأى أن هذا الفساد يمكن أن يعالج إذا عاد الناس جميعا إلى كتاب الله وسنة رسوله وإذا تم اختيار الولاة حسب شرائط وقواعد منبثقة من الدين الإسلامي الحنيف، ومعنى هذا أن السياسة القائمة على الدين أو الحكم المستند إلى قواعد الدين المرتكز على وصاياه وتعاليمه، وهو حكم الأمثل الذي يعيد إلى الأمة الإسلامية عزتها ومجدها وقوتها ووحدتها. [1]

ومن خلال السؤال الذي تبادر إلى أذهاننا حول ضرورة تأسيس السياسة عند ابن تيمية على الدين وحول ما ذهب إليه مفكرو اروبا المسيحية من إقصاء السياسة عن الدين نجد أن ابن تيمية شاهد الكثير من الفساد الذي ساد على الدولة الإسلامية المتمثلة في حرب التتار وهجوم الصليبين فهو يرى إن الخروج من هذا الفساد يتمثل في حل واحد وهو عودة الناس جميعا إلى كتاب الله ورسوله، واختيار الولاة كذالك يكون طبقا لمبادئ وقواعد إسلامية منبثقة عن الشريعة،و عليه فأن السياسية القائمة على الدين أو الحكم المستند إلى قواعد الشريعة والمتضمن لمبادئه وتعاليمه يبقى في النهاية هو الحكم الأمثل والأصلح لهذه الأمة الإسلامية فهوا يبعثها من جديد ويعيد لها قوتها ومجدها وعزها ووحدتها.

وعلى الجانب الأخر وقبل عصر ابن تيمية وفي خلاله وبعده شهدت أوروبا المسيحية صراعا مريرا بين السلطتين، الكنيسة والإمبراطورية من جهة ثانية القضاء على النفوذ الكنسي وحصره في أذيق نطاق ممكن بل وجعل الكنيسة والبابا نفسه خاضعين لنفوذ الدنيوي الإمبراطوري وساعد الإمبراطور في دعواه في الكثير من الأحيان الخرافات

[1]– موزه احمد راشد الغبار، **البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند العرابي ولمواردي وابن تيمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الفلسفة، ص273.

والأساطير وصكوك الغفران والفساد والرشوة التي كانت منتشرة في الكنيسة على فترات متنوعة [1].

– إن ما أمر الله به رسوله من طاعة الله وولاة الأمور ومن صحبهم واجب وغير ذالك من الواجبات قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾ [2] وقال الله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [3].

إن ابن تيمية اعتبر أن هذه قاعدة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور فهي واجبة على كل فرد من أفراد الأمة الإسلامية وإذا حكموا ين الناس أن يحكموا بالعدل وهنا يكون مقتضى الأمانة وهوا ما يتجلى في السياسة الإلهية والإيالة النبوية لا يتغني عنها الراعي والرعية اقتضها من اوجب الله نصححه من ولاة الأمور وكذالك فقد دلت السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الولاية أمانة.

إن ابن تيمية يرى أن الإيمان بالله تقتضي طاعته وطاعة رسوله وأولي الأمر منهم، كما يرى ابن تيمية لا يكون ذالك بأداء الأمانات إلى أهلها والحكم بين الناس بالعدل، وفي حين التنازع في شيء إنما مرده إلى الله والرسول.

كيفية الرد إلى الله والرسول :

قال العلماء: الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه،والرد إلى الرسول بعد موته هو الرد إلى سنته قال تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وما اختلف فيه إلا الذين أتوه من بعد ما جاءتكم

[1]– موزه احمد راشد الغبار، **البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند العرابي ولمواردي وابن تيمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، ص273.

[2] – سورة النساء الآية 58

[3] – سورة النساء الآية 59

البينات بغيا بينهم، قال تعالى: ﴿فَهَدَى اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللّهُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [1].

فجعل الله الكتاب الذي انزله هو الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه[2].

إن ابن تيمية يرجع التنازع في شيء ما إلى الرد إلى الله وإنما يجعل الرد إلى الله إنما هو الرد إلى كتابه، كما أن الرد إلى رسوله بعد موته إنما هو الرد إلى سنته التي تتجلى في إتباع سنته، فمن خلال قول الله تعالى : فإن ابن تيمية يرى بأن الله انزل الكتاب وجعله هو الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه.

– وفي صحيح مسلم عن تميم الداري رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:«**الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة** » قالوا لمن يا رسول الله قال«لله،ولكتابه،ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»[3].

وفي صحيح مسلم عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: سأل سلمة ابن يزيد الجعفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إن قامت علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ويمنعونا حقنا: فما تأمرونا؟ فأعرض عنه[4] ثم سأله فأعرض، ثم سأله ثانية وفي الثالثة، فحدثه الأشعث ابن قيس*، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**اسمعوا وأطيعوا، فإن ما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم**»، فلذلك ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومن صاحبهم: هو واجب على

---

[1] – سورة البقرة، الآية 213

[2] – ابن تيمية، **الخلافة والملك**، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط2، 1994، ص10.

[3] – المصدر نفسه، ص10.

[4] – المصدر نفسه، ص 12.

* – الأشعث بن قيس:

كل مسلم وإن استأثروا عليه، وما نهى الله عنه ورسوله من معصيتهم فهو محرم عليه وإن أكره عليه .[1]

II- الفروع المتغيرة النسبية (الإجماع،القياس)

1- الإجماع:

تكلم ابن تيمية في الإجماع وكونه حجة تلي حجية، وقد قال في ذالك

« الإجماع متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة وأنكرهم بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة »

وإن ابن تيمية يعتبر الإجماع من الحجج القاطعة بعد النصوص ويقرر أن الإجماع المعتبر هو إجماع علماء على حكم من الأحكام فيقول: «معنى الإجماع أن يجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام، وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج على إجماعه فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة »[2].

إن ابن تيمية قد أورد لفض الإجماع واعتبره حجة تقوم على حجية النصوص، فمن خلال قوله يتضح لنا أن الإجماع هو متفق عليه من قبل عامة المسلمين، وتم إنكاره من طرف جماعة أخرى متمثلة في أهل البدع وعلى رأسهم المعتزلة والشيعة .

إن ابن تيمية يتكلم في مسائل الإجماع يتكلم في دليله من الكتاب فيذكر أول أن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة لأنها خير امة أخرجت لناس تأمرون بالمعروف وتنهى عن المنكر وإنها امة وسط، والوسط هو الخير دائما.

قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ﴾[3]

---

[1] – المصدر نفسه، ص14.

[2] – محمد أبو زهرة، **ابن تيمية حياته وعصره، آرائه وفقهه**، ص385.

[3] – سورة آل عمران الآية، ص110.

إن ابن تيمية يستدل في مسائل الإجماع مستدل عليه من الكتاب فمن خلال قوله تعالى وصف لهم بأنهم خير أمة بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأنها أمة خير.

ويستدل ثانيا بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا ﴾[1]

فالآية دلت على أن متبع عن سبيل المؤمنين مستحق للوعيد، كما كان مشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى مستحق للوعيد و معلوم أن ذلك الوصف يوجب الوعيد بمجرده فلو لم يكن الوصف الأخر يدخل في ذلك لكان لا فائدة له. [2]

ومعنى هذا أن غير المسلمين سبب للذم بنفسه وإتباع غير المسلمين ليست عقاب على كليها بل على كل واحد منهما فهو مخالفة الإجماع.

2- القياس:

لابن تيمية رسالة قيمة في القياس تصدى فيها لبيان قياس الحق، وقياس الباطل ووسع أفق المعنى في القياس، وربطه بمصالح الناس ومقاصد الشريعة ونصوصه ربطا محكما دقيقا،فلم يكن بحثا فقيها تضريا فقط بل تصدى فيه لعلاج مشاكل في معاملات الناس وتخريجها على إحكام الشريعة تخريجا لا يرهق الناس ولا يذهب بلب الشريعة ومرماها ويعرف ابن تيمية القياس تعريف الفقهاء لكنه يرى مع هذا التعريف إن القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح أو القياس الغير الصحيح فيقول (القياس هو الذي وردت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين) يسمى الأول قياس الطرد لأنه

[1]- سورة النساء، الآية 115

[2]- محمد أبو زهرة، **ابن تيمية حياته وعصره، آرائه وفقهه**، ص385.

يحكم في النظائر بحكم واحد، والثاني قياس العكس لأنه يحكم في نقيض بغير حكم نقيضه. [1]

إن ابن تيمية قد شرع القياس هادفا منه للوصول إلى القياس الحق وإبطال القياس الباطل وتوسيع أفق القياس وربطه بمصالح الناس ومقاصد الشريعة ونصوصها ربطا محكما ودقيقا فقد بحث فيه بحثا يذهب من خلاله إلى معالجة مشاكل في معاملات الناس والخرج بها ضمن مبادئ وأحكام تشرعيه، فعند تعريف ابن تيمية للقياس نرى أن القياس يحتوي على لفض مجمل يتكون من لفظين ويتمثل الأول في القياس الصحيح المتمثل في قياس الطرد لأنه يحكم في النظائر والثاني يمثل القياس الغير صحيح وهو يتمثل في قياس العكس وهوا يحكم في النقيض.

ويقرر ابن تيمية إن الشر دائما يبطل القياس وان الذين يحاولون إفساد الأحكام والعقائد وأخلاق الناس يستعملون دائما الأقيسة الفاسدة ويضرب لذالك الأمثال فيقول: (الشرع دائما يبطل القياس الفاسد كقياس المشركين الذين قالوا نما البيع مثل الربا والذين قاسوا الميت على الذكي، وقالوا تأكلون ما على قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله فجعلوا العلة في الأصل كونه قتل بعمل ادمي، وقياس الذين قاسو المسيح على أصنامهم فقالوا ألما كانت ألهتنا تدخل النار لأنها عبدت من دون الله فكذالك ينبغي أن يدخل المسيح النار) [2]

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿الزخرف/57﴾ وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾[3].

[1]– المرجع نفسه، ص 394.

[2]– محمد أبو زهرة، **ابن تيمية حياته وعصره، آرائه وفقهه**، ص395.

[3]– الزخرف، الآية 58.

المبحث الثالث:عناصر و أقسام السياسة الشرعية عند ابن تيمية :

تمهيد:

إن ابن تيمية يلخص من خلال مبحث عناصر السياسة الشرعية عنده في الحديث عن أداء الأمانات والذي يتناول فيه الولايات أما الفرع الثاني فيخصصه للحديث أيضا عن الأموال والذي يتناول فيه ما يدخل في باب الأموال من الودائع، والمضاربة ومال اليتيم وفاء الديون وصداقات النساء،ا أما الشطر الثاني والذي يضم أصناف الأموال السلطانية والتي تحتوي على الغنيمة والصدقة ، في حين الفرع الثالث م الأموال والذي يضم لم الولاة والرعية وكذالك تأثير الرشوة على العدل أما القسم الثالث من عناصر السياسة الشرعية عند ابن تيمية تحت عنوان الحدود والحقوق والذي يضم في الشعر الأول حدود الله وحقوقه وفي الشطر الثاني يتناول حقوق الناس والذي يحتوي على حد القتل، القصاص في الجراح وكذالك القصاص في الأعراض.

– وهنا يمكن طرح السؤال الآتي: فيما تتمثل عناصر وأقسام السياسة الشرعية عند ابن تيمية

I- أداء الأمانات : والذي يقسمه إلى قسمين حيث يتناول في القسم الأول :

– **القسم الأول: الولايات:** والذي يتناول فيه استعمال الأصلح وكذالك وجوب تولية الأصلح كما يتناول في الفصل الثاني اختيار الأمثل في الأمثل .

1– استعمال الأصلح: فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده إلى ذالك العمل قال النبي صلى الله عليه وسلم: « **من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهوا يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله وخان المؤمنين** » وقال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين.[1]

[1]– ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تحقيق علي ابن محمد العمران، ص ص 7–8.

إن ابن تيمية من خلال القسم الأول من الولايات والذي تناول فيه استعمال الأصلح والذي يرى أن على ولي الأمر أن يولي أعمال المسلمين يجب أن يكون أصلح مناسب لذالك العمل فمن خلال قول النبي صلى الله عليه وسلم يتضح انه يجب على الذي كل عمل من عمل المسلمين هو الأصلح لأعمال المسلمين، أما في حين إذا ما على ولي الأمر أن يولي كل عمل من أعمال المسلمين باعتبار أن هناك من هو أصلح للمسلمين منه ففي هذه الحالة فإنه قد يكون خان الله ورسوله وكذالك قد خان المسلمين.

ومن خلال قول عمر رضي الله عنه يتضح أن من ولي من أمر المسلمين شيئا وكانت الولاية لرجل تربطه مودة أو قرابة بينهما فهنا وأيضا تعتبر خيانة لله ورسوله وخيانة للمسلمين كذالك فهنا لا يكون الأصلح بأن يولي أمرا من إعمال المسلمين لأن في هذا الحديث أمرا يدل على عدم المسؤولية، وهذا الحديث وهذا الأثر يدل على عظم المسؤولية في الولايات العامة والولايات الخاصة، وأنه يجب على ولي الأمر، الولاة العامة أن لا يوظف إلا من هوا أصلح في ذالك العمل بعينه فقد يكون الإنسان صالحا في هذا العمل بعينه وغير صالح في عمل أخر فيجب أن يولي في كل عمل من هو أصلح به وكذالك في الولايات الخاصة. [1]

يرى رحمه الله انه يجيب على الوالي الأكبر والأصغر أن يولي على العمل الأصلح من يكون قائما بهذا الأعمال وهذا هو مقتضى الأمانة أما أن يولي قريبا لقريبه أو شريفا لشرفه أو من معه شهادة دكتوراه وما أشبهها وهو إما غير أمين وغير ناصح للعمل فهذا لا يجوز.

فقد يقول القائل : أنا لا أعرف الناس بسماهم والشهادات هذه مقربة بكفاءات الإنسان نقول نعم ، قدي يكون هذا عذرا ولكن إذا وجدنا أن هذا الإنسان غير صالح ولا مصلح فهو غير كفؤ، أما في أماناته وإما في نصحه في العمل فإنه يجب أن يغير لا أن يبدل بخير

[1]– محمد ابن صالح العثيمين، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص22.

منه وأصلح، لأن هذا هو مقتضى الولاية كما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره من الحلفاء يغير لون من لا يصلح، وقد طبق عمر رضي الله عنه هذه القاعدة، ففي الخلافة خاف من معزة التبعة بعد موته فلم يعين شخصا معينا ألا انه قال لو كان أو عبيدة حيا لجعلت الأمر إليه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال« **أمين هذه الأمة أبو عبيدة عامر بن الجراح** »[1].

2- اختيار الأمثل فالأمثل :

إذا عرف هذا فليس عليه أن يستعمل إلا الأصلح الموجود، وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية، فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه ، وإذا فعل ذالك بعد الاجتهاد التام، وأخذه للولاية بحقها فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا، وصار في هذا الموضع من أئمة العدل والمقسطين عند الله. [2]

إذا عرف فلابد أن يستعمل الأصلح الموجود للولاية، وان كان في موجوده ليس هناك من هو صالح في تلك الولاية فهنا يجب عليه أن يختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه وخاصة إذا فعل ذالك من خلال اجتهاده التام وإعطائه الولاية حقها فهنا يكون قد قام بالواجب المطلوب به في الولاية وأدى الأمانة على أكمل وجه وهنا أصبح عند الله من الصالحين والعادلين.

هذا من شيخ الإسلام رحمه الله استثناء مما سبق وهو أنه قد يكون الخليفة او السلطان الأعظم حريصا، لكن ليس عنده إلا أناس ليسو أهلا للولاية على الوجه الأكمل فماذا يصنع؟ هل يدع الناس بلا أمراء بل أمناء؟ للأعراف؟ الجواب لا، لا يمكن لكن يولي الأصلح فالأصلح

---

[1]- محمد بن صالح العثمين، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص23.

[2]- ابن تيمية، **السياسة الشرعية لإصلاح الراعي والرعية**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1998، ص15.

لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.[1] وحينئذ يكون التقصير من غيرها، ولكن مع ذالك إذ ولى من ليس صالحا على وجه التمام فعيه أن يراقبه وان ينصحه، وان يوجهه التوجيه السليم، وليس معناه أن يوليه ويتركه لأنه ليس أهلا وإنما نصب للضرورة. [2]

أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد يكون الخليفة أو سلطان الأعظم إلا انه ليس عنده إلا أناس ليسو جديرين أن يكونوا هلا للولاية على أكمل وجه فنا تتبادر إلى أذهاننا عدة أسئلة حول إذا ما يترك الناس بلا أمراء وبلا أمناء ؟ غير أن الإجابة هنا قد تكون بلا ولكن يجب أن يولي الأصلح فالأصلح، ومن خلال قوله تعالى:﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ يتضح بأن الاجتهاد في الاختيار إنما يكون حسب الإمكان ولكنه قد توفي ولم يكن موجودا واستند عمر في قوله : (أمين هذه الأمة) وهذه شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم انه أمينها فلم يعين شخصا، ولم يجعل لأحد من أقاربه فيها شيئا حتى عبد الله ابن عمر مع دينه وأمانته لم يجعل له شيئا من ذالك إنما أرضاه بأن يجعله مراقبا فقط، وهذا هو مقتضى الأمانة لان الإنسان سيطالب في ولايته ورعايته حيا وميتا. [3]

إن ابن تيمية يرى أن مقتضى الأمانة إنما يتجلى من خلال انه يجب على الوالي الأكبر والأصغر أن يولي من أصلح في هذه الأعمار سواء أن يولي قريبا لقريبه أو شريفا لشرفه أو غير ذالك غير أمين وغير ناصح فهذا يعتبر غير صالح وجائز لتوليه أعمال المسلمين.

ومن خلال القول وعلى الرغم من عدم معرفة الناس بسماهم وشهادات فهذه تكون ضمن كفاءات الإنسان فهنا تكون الإجابة بنعم باعتباره هذا عذرا، وفي حالة وجودنا لإنسان غير صالح ولا مصلح ففي هذه الحالة فهو غير كفؤ سواء من خلال أمانته وإما من خلال نصحه في العمل فهنا يجب عزله وأن يبدل بخير وأصلح منه وهذا هوا مقتضى الولاية الذي

[1]– صورة التغابن الآية 16.

[2]– محمد بن صالح العثيمين، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص39.

[3]– محمد بن صالح العثمين، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص24

تسعى إليه، كما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره من الخلفاء يعزلون من لا يصلح في الخلافة فإن عمر بن الخطاب لم يعين شخصا معينا فكان يتمنى لو كان أبو عبيدة* حيا لجعل إليه الأمر ففي قول الرسول صلى الله عليه وسلم فإن أبو عبيدة هو أمين الأمة إلا انه توفي ولم يعد موجودا فلم يعين شخصا ولم يجعل لأحد من أقاربه فيه شيئا.[1]

القسم الثاني: الأموال

– هذا القسم الثاني من الأمانات: فالولايات أمانات وكذلك الأموال أمانات وذكر ابن تيمية رحمه الله أن الأموال تنقسم إلى قسمين: أعيان وديون خاصة وعامة، فالأعيان مثل: لودائع يعني إنسان أعطاك شيئا فقال اجعله عندك وديعة، فهذا يجب عليك أن تؤدي الأمانة فيه،وأن تحفظ في هذه الوديعة بما تحفظ به عادة فلو أعطاك صرة من ذهب وقال هذه عندك وديعة، ثم وضعتها في إسطبل الحمار، هل هذا من أداء الأمانة؟ لا، لماذا، لأنه ليس حرز[2]

إن في القسم الثاني من الأمانات ألا وهو قسم الأموال فالولايات أمانات وكذلك الأموال هي أمانات، حيث رأى ابن تيمية أن الأموال مقسمة إلى قسمين وتتمثل في الأعيان ويقصد بها الودائع* ، المضاربة* ومال اليتيم، ووفاء الديون، والقسم الثاني ويتمثل في الديون الخاصة والديون العامة.

أما الودائع فهي عندما يعطيك الإنسان شيئا ويجعله عندك وديعة فهنا يجب عليك أن تؤدي الأمانة فيه وأن تحفظ هذه الوديعة ويعطي لنا مثلا صرة ذهب واعتبرها عندك وديعة

---

*– أبو عبيدة

[1]– محمد بن صالح العثمين، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص 23.

[2]– محمد بن صالح العثمين، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص24

* الودائع:

* المضاربة

ولكن هذه الوديعة لم تضعها في مكانها المناسب ووضعتها في إسطبل حمار فهنا يعتبر أليس مؤدي الأمانة لأنه غير مهتم.

وكذلك الموكل و المضارب: الموكل الذي أعطاك سلعة وقال خذ هذه وبعها أو وزعها على الفقراء، ونفس الشيء بانسبة للموكل عندما يعطيك سلعة ويؤمنك عليها ويقول لك بعها ووزعها على الفقراء فهنا أيضا يجب أن تؤدي الأمانة التي طلبت منك، والمضارب أعطاك مالا تتجر به والربح بينكما، ويسمى عند الناس الآن(البضاعة)، (مال المولى) ويعني المولى عليه من اليتيم وأهل الوقف كلها يجب على الإنسان فيها أداء الأمانة وهذه أعيان وكذلك نفس الشيء بالنسبة للموالى عليه من مال اليتيم يجب عليه أن يؤدي الأمانة وكذلك هذه أيضا تعد من الأعيان، ثم قال كذلك وفاء الديون من أثمان المبيعات وبدل القرض وصدقات النساء وأجور المنافع كل هذه يجب على الإنسان فيها أداء الأمانة، فوفاء الديون تجب على من هي عليه وفاؤها، والمسارعة في ذلك متى كان قادرا والدين حالا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مطل الغني ظلم)[1]

ويقصد هنا ابن تيمية بمصطلح كل من الموكل بمعنى أنه إذا أعطاك أحد الموكل لبيع مثلا أحد السلع أو توزيعها فما على المضارب الا أن يؤدي هذه الأمانة التي طلبت منه على أكمل وأتم وجه، وفيما يخص علاقة الربح والتجارة تكون بناءا على طريقة التعامل بينهما، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لمال المولى أي اليتيم وأن يقوم بأداء الأمانة، أما فيما يخص قضية وفاء الديون فلا بد للمسارعة متى كان قادرا هذا الشخص على أداء دينه أو قضائه.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: المؤمن من أمنه المسلمون على دمائهم وأموالهم، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر ما نهى الله عنه،

[1]- محمد بن صالح العثمين، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص80.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(من أخذ أموال الناس يريد آداءها، أداها اله تعالى عنه ومن أخذها يريد إتلافها اتلفه الله)**[1]

ومعنى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم يخبرنا بأن الأمانات يقوم بأدائها إلا من ائتمناه عليها ولا نخن من قام بخياتنا والمؤمن الصحيح هو من قام بحماية دمائنا وأموالنا وسلم المسلمون من لسانه، أما فيما يخص أخذ الأموال بنية أدائها قام الله بأدائها عنه، وفي حالة أخذها يقوم بإتلافها قام الله بإتلافه.

II- الأحكام

1/حدود الله وحقوقه: وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ ﴾[2] فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق وهما قسمان:

فالقسم الأول: فالحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين بل منفعتها لمطلق المسلمين(ن: أنواع وهي خطأ) منهم، وكلهم محتاج إليها وتسمى: حدود الله، وحقوق الله مثل: حد قطّاع الطريق والسّراق والزّناة ونحوهم قد يكون فيها منفعة لنوع من المسلمين. [3]

إن الحكم بين الناس من خلال الآية:﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ ﴾ فإن الحكم إنما يكون في الحدود والحقوق ويعدها ابن تيمية في قسمين، فالقسم الأول والذي يتمثل في الحدود والحقوق التي تقوم منفعتها لمطلق المسلمين وليست مقتصرة على قوم معينين وهذا النوع يسمى بحدود الله، أما القسم الثاني وهو يتمثل في حد قطاع الطريق والسراق والزناة وغيرهم وهذا النوع من الحدود والحقوق يصطلح عليه باسم حقوق الله والتي منفعتها مقتصرة على نوع من المسلمين.

---

[1] – محمد جلال شرف الدين وعلي عبد المعطي، **خصائص الفكر السياسي في الإسلام**، طبعة الإسكندرية، 1975، ص445.

[2] – سورة النساء الآية 58.

[3] – محمد بن صالح العثيمين، **شرح كتاب السياسة لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص 187.

وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في قطع يد السارق، هل يفتقر إلى مطالبة المسروق بماله؟ على قوانين في مذهب أحمد وغيره ولكنهم متفقون على أنه لا يحتاج إلى مطالبة المسروق[1]

ومن هذا يتضح أنه يجب أن على الولاة البحث في حدود الله وإقامتها والبحث عنها من غير دعوى أحد بها وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به لأن حدود الله وحقوقه رسمها ووضحها في كتابه الحكيم.

وهذا القسم يجب إقامته على الشريف والوضيع، والضعيف ولا يحل تعطيله لا بشفاعة ولا بهدية ولا بغيرهما، ولا تحل الشفاعة فيه، ومن عطله لذلك وهو قادر على إقامته فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل الله منه صرفا وعدلا، وهو ممن اشترى بآيات الله ثمنا قليلا، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله» (فقد ضادّ الله في أمره) (ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع)، ومن قال في مسلم دين ما ليس فيه، حبس في ردغة الخبال) حتى يخرج مما قال: (قيل يا رسول الله: وما ردغة الخبال؟ قال: عصارة أهل النار) فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكام.[2]

ومعنى أن إقامة الحدود على الجميع سوا بسواء من الشريف والوضيع، والضعيف على حد سواء، ولا يجوز تعطيل هذه الحدود بدافع الشفاعة أو الهدية باعتبار أنه لا تحل الشفاعة فيه، ومن قام بتعطيل ذلك وهو قادر على ذلك فعليه لعنة الله، وفي هذه الحالة لايقبل الله منه صرفا ولا عدلا، ومن خلال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حالت شفاعته

[1] – ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية** ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ص58.

[2] – محمد بن صالح العثيمين، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص 190– 192، (بتصرف)

دون حد من حدود الله، فإنه قد ضار الله في أمره فإنه في هذه الحالة يقوم بفعل المنكر ويجلب المضرة والمفسدة، وهنا يغيب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

2- حقوق الناس:

أ-حد القتل(النفوس):

وأما الحدود والحقوق التي لآدمي معين، فمنها النفوس، قال تعالى:﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ وَلاَ تَقْرَبُواْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللّهِ أَوْفُواْ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿الأنعام/152﴾ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[1].

إن أول الحقوق عند ابن تيمية وهو ما يصطلح عليه باسم حقوق النفوس وهو ما تم ذكره في الآيات الكريمة، فمن خلال الآية الكريمة من سورة الأنعام يتضح لنا أنه يجب الابتعاد عما حرمه الله سبحانه وتعالى وعدم الشرك بالله والإحسان للوالدين، وعدم قتل الأولاد لأنهم رزق وهبة من الله سبحانه وتعالى، والابتعاد عن الفواحش والمنكرات ما ظهر منها وما بطن، وعدم قتل النفس التي حرم الله إلا في ظهور الحق وهو ما أمرنا ووصانا به الله سبحانه وتعالى، وكذلك عدم التعدي على مال اليتيم والوفاء والعدل في الكيل والميزان لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها وكذلك العدل حتى ولو كان من القرابة فهو من عهد الله راعون وإتباع الصراط المستقيم والابتعاد عن الأهواء وملذات الدنيا إنما هي من خطوات الشيطان.

[1] - سورة الأنعام، الآية [151-153].

ب- القصاص في الجراح:

والقصاص في الجراح ذكر في الكتاب والسنة والإجماع بشرط المساواة، فإذا قطع يده اليمين من مفصل، فله أن يقطع يده كذلك، وإذا اقتلع سنه فله أن يقتلع سنه، وإذا شجه في رأسه أو وجهه فأوضح العظم فله أن يشجه كذلك، فأما إذ يمكن المساواة مثل: أن يكسر له عظما باطنا، أو يشجه دون الموضحة فلا يشرع القصاص، بل تجب الدية المحدودة أو الأرش، وأما القصاص في الضرب في يده أو بعصاه أو سوطه، مثل أن يلطمه أو يلكمه أو يضربه بعصا أو نحو ذلك، فقد قالت طائفة من العلماء: إنه لا قصاص فيه بل فيه تعزير لأنه لا تمكن المساواة فيه. [1]

إن الإسلام قد أباح القصاص للحفاظ على حقوق النفوس، إلا أن سماحة الإسلام بالقصاص إنما تكمن في المساواة فمثلا: العين بالعين والسن بالسن وما غير ذلك من الأمور المطلوبة في القصاص في ظل المساواة، ولكن في ظل غياب المساواة، فمثلا أن يكسر له عظمة دون الموضحة فهنا لا يجوز أن يشرع القصاص، ففي هذه الحالة تحضر الدية والأرش.

والقصاص عند العلماء أنه الذي يلكمه أو يضربه بعصا وغير ذلك فهذا عندهم لا قصاص فيه بل هو عندهم إنما هو تعزيز باعتبار أنه لا تمكن فيه المساواة.

ج- القصاص في الأعراض:

والقصاص في الأعراض مشروع أيضا: وهو أن الرجل إذا لعن رجلا أو دعا عليه فله أن يفعل به كذلك وكذلك إذا شتمه شتيمة لا كذب فيها، والعفو أفضل.

قال الله تعالى:﴿ وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿الشورى/40﴾ وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [2]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: **(المستبان ما قالا**

[1] – ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية** ، تح: علي بن محمد العمران، ص ص203-204.

[2] – سورة الشورى، الآية 40-41.

فعلى البادئ منهما ما لم يعتد المظلوم) ويسمى هذا الانتصار والشتيمة التي لا كذب فيها مثل الإخبار عنه بما فيه من القبائح أو تسميته بالكلب أو الحمار ونحو ذلك، فأما أن افترى عليه، يحل له أن يفتري عليه، ولو كفّره أو فسّقه بغير حق لم يحلّ له أن يكفّره أو يفسّقه بغير حق.[1]

إن الإسلام كذلك قد أباح القصاص في الأعراض للحفاظ على حقوق النفوس، إلا أن سماحة الإسلام في هذا الأمر في أن الرجل إذا لعن رجلا أو دعا عليه فله أن يفعل به كذلك ففي هذه الحالة يطلب العفو أفضل باعتبار أن جزاء سيئة إنما هو سيئة مثلها، فهنالك يد من العفو والصلاح ويكون أجره عند الله سبحانه وتعالى لأنه لا يحب الظالمين، وهم في النهاية من المنتصرين بعد ظلمهم وفي قول الرسول صلى الله عليه وسلم أن البادئ منهما وعدم تعدي المظلوم فهذا يسمى الانتصار.

وكذلك من حقوق الإنسان أيضا عدم الاعتداء عليه بالقول السوء.

[1] – ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، ص131.

مخطط يوضح أقسام وعناصر السياسة الشرعية عند ابن تيمية

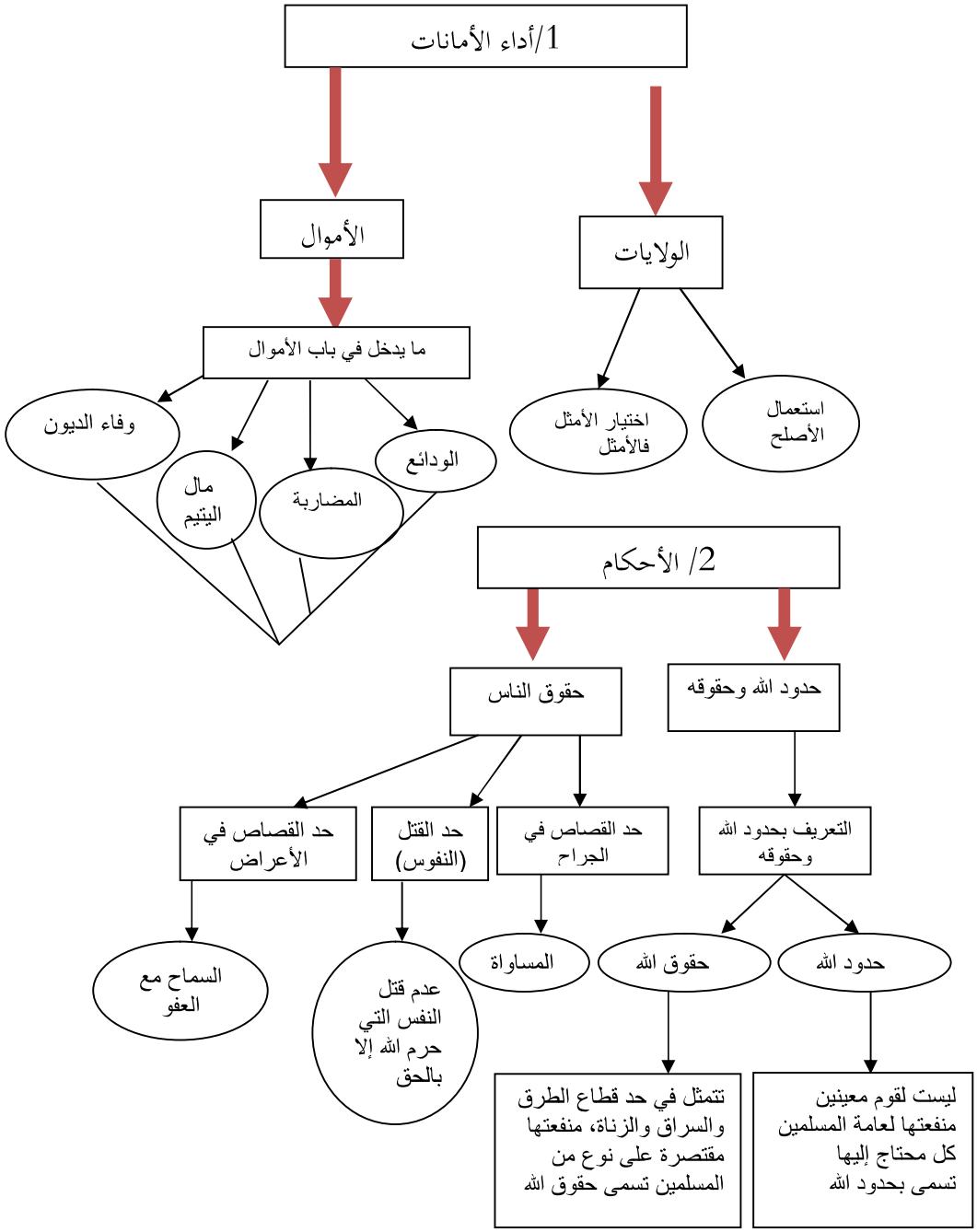

المبحث الرابع: إشكالية الخلافة عند ابن تيمية

1- الخلافة عنده

- من المعلوم أن الإمامة عند جمهور المتكلمين والفقهاء من أهل السنة بالاختيار، ولكن هنالك مذهب قائل بنصيّة إمامة أبي بكر رضي الله عنه ونصوص ابن تيمية في كتابه "مناهج السنة" قد يفهم منها أن موقفه هذا المذهب، بينما في كتابه الفقهي"السياسة الشرعية" لم يخصص أبوابا لبيان طرق انعقاد الإمامة وشروطها خلافا لمعتاد كتب "الأحكام السلطانية" التي وضعت في رأسه الأبواب المتعلقة على مشروعية الإمامة من تعريفها ووجوبها وشروطها وطرق انعقادها، مع أنه تحدث عن السياسة من أغلب الزوايا التي من المنطقي أن يتحدث فيها أي مفكر سياسي، وأيضا هناك نصوص يرد لفظ الخلافة بالمعنى العام في فتواه. [1]

ومعنى هذا أن في غالب الأمر أن الإمامة تكون عن طريق الاختيار من طرف أهل السنة، غير أن هناك رأي خر يتمثل في إمامة أبي بكر، وابن تيمية يثبت ذلك من خلال النصوص فجعل خلافة أبي بكر قائمة على النص، حيث في كتابه الشهير "السياسة الشرعية" لم يخصص فيه أبوابا للإمامة من خلال طرق انعقادها وشروطها وغيرها من الأمور التي يجب توفرها لحدوث الإمامة، على عكس "الأحكام السلطانية" التي خصصت ووضعت كل الأبواب المتعلقة بمشروعية الإمامة من كل الأمور، كما أن حديثه عن السياسة في إحدى الزوايا كان مقتصرا عن الحديث عن أي مفكر سياسي.

وإن كان هناك تعقد والتباس في استخدامه لمصطلحات "الإمامة" و"الخلافة" فينبغي نحلله قبل تناول نظريته للإمامة وبنيتها، قال ابن تيمية بثبوت إمامة الخلفاء الراشدين على العموم وإمامة أبي بكر على الخصوص بالنص، حيث أن النزاع بين أهل السنة وبين الشيعة على الإمامة يرجع إلى الخلاف حول شرعية إمامة أبي بكر يقول شيخ الإسلام إبن تيمية

[1] – ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، ص131.

في مناهج السنة"فخلافة أبي بكر لا تحتاج إلى الإجماع لأن النصوص دلّت على صحتها وعلى انتفاء ما يناقضها"[1]

يقصد هنا ابن تيمية حول ثبوت إمامة الخلفاء الراشدين على العموم وإمامة أبي بكر على الخصوص بالنص، حيث وضح أن النزاع بين أهل السنة والجماعة في قضية الإمام يرجع إلى الخلاف حول شرعية أبي بكر فخلافة أبي بكر لا تحتاج إلى إجماع لأنها مثبتة بالنصوص التي دلت على صحتها وإبعاد كل ما يناقضها.

وبهذا نجد ابن تيمية قد حلل معنى ثبوت الإمامة وميزّ في ذلك وجهين:

أولهما: وهو وجه واقعي أي حصول انعقاد البيعة أو الإجماع من الصحابة على إمامة أبي بكر فور وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، **والثاني:**وهو وجه شرعي وهو متعلق باستحقاق أبي بكر للإمامة بحكم شرعي. [2]

وهكذا يتضح لنا أن ابن تيمية عند تحليله لمعنى ثبوت الإمامة فقد ميز في ذلك بين أمرين إثنين، الأمر الأول تمثل في حصول وانعقاد البيعة يكون من إجماع الصحابة على إمامة أبي بكر فور وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وهو ما يصطلح عليه بالوجه الواقعي أو الأمر الواقعي، كما أن الأمر الثاني تمثل في استحقاق أبي بكر للإمامة ذو صبغة شرعية وهو ما يصطلح عليه بالوجه الشرعي.

ومعنى هذا أنّ ابن تيمية يميز بين أمرين وهما: بين خلافة الخلفاء الراشدين التي تقوم على النص العام، وكذلك بين خلافة أبي بكر القائمة على النص المخصوص تعني إمامته تقوم على حكم شرعي.

---

[1]– أنور ماجد عشقي، **خلافة أبي بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي**، ص132.

[2]– حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص77.

ومنه ومن خلال قول ابن تيمية بخلافة أبي بكر فهي خلافة مثبتة دلت عليها النصوص فهي غير خاضعة للإجماع، وعلى إبطال وترك ما يناقضها، وبهذا يكون ابن تيمية قد جمع بين عاملين وهما، العامل الواقعي والعامل الشرعي في خلافة أبي بكر.

وفي هذا يقول ابن تيمية: (إن يقال الكلام في إمامة الصديق إما أن يكون في وجودها وإما أن يكون في استحقاقه لها، وإما إن أريد بإمامته كونه مستحقا لذلك فهذا عليه أدلة كثيرة غير الإجماع)[1]

لقد اعتمد ابن تيمية في معرض الاستحقاق الشرعي لخلافة أبي بكر على خمس مسائل: الخبر والأمر، والإرشاد، والسنة، وما أكدته الآيات القرآنية.

إن من خلال قول ابن تيمية في إمامة أبي بكر يتضح لنا أن إمامة أبي بكر مثبتة في وجودها ومعلوم اتفاق الناس فيها، وكذلك إثبات إمامته كونه مستحقا لذلك وعليه فإن إمامته بين الثبوت والاستحقاق ذو صبغة شرعية تقوم على استحقاقه للإمامة بحكم شرعي التي دلت على صحتها النصوص، وعليه فإن الاستحقاق الشرعي لخلافة أبي بكر عند ابن تيمية يندرج ضمن خمس مسائل أو عناصر أساسية يمكن ذكرها على النحو التالي: الخبر والأمر، والسنة، والارشاد...إلخ، وكل ما دلت وأكدته عليه الآيات القرآنية في الاستحقاق الشرعي لإمامة أبي بكر.

فخلافة الخلفاء الراشدين أو إمامتهم ثبتت بالنص عند ابن تيمية ولكن الخلافة لم تتعد عهود الخلفاء الراشدين كما ورد في الأحاديث وهذا الأمر مقرر عنده[2]

إلا أنه قال في إحدى فتأويه في "مجموع فتاوى ابن تيمية" بوجوب تنصيب الخلافة حتى بعد انقضاء الخلافة الراشدة مع أنه لم يذكر هذا في "السياسة الشرعية" و "مناهج السنة النبوية" وهنا لا بد من تحليل معنى "الخلافة" في هذه الفتوى المذكورة، يقول ابن تيمية:

[1]- حسن كوتاكاتا، ص77.

[2]- نفسه، ص78.

(وتحقيق الأمر إن يقال انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة، أو اجتهاد سائغ أو مع القدرة على ذلك علما وعملا، فإن كان مع العجز علما أو عملا كان ذو الملك معذورا في ذلك، وإن كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة، كما تسقط سائر الواجبات مع العجز كحال النجاشي* لما أسلم وعجز عن إظهار ذلك في قومه، بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك من بعض الوجوه، لكن الملك كان جائزا لبعض الأنبياء كداود، وسليمان ويوسف، وإن كانت مع القدرة علما وعملا، وقدر أن خلافة النبوة، مستحبة ليست واجبة وإن اختيار الملك جائز في شريعتنا فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضا[1]

إن من خلال إحدى فتاوى ابن تيمية بوجوب تنصيب الخلافة يتضح لنا أن تنصيب الخلافة يتمثل في بعد انقضاء الخلافة الراشد، غير أنه لم يخصص الحديث عن الخة في كل من كتابه"السياسة الشرعية" و "مناهج السنة النبوية"، ومن قول ابن تيمية في إحدى فتاويه في تحليله لمعنى الخلافة يتضح لنا أن في حالة انتقال خلافة النبوة إلى الملك كان سببه راجع إلى عجز العباد عن خلافة النبوة أو نتيجة الاجتهاد أو القدرة على ممارستها علما وعملا، وعند تحقق الخلافة في حالة العجز علما وعملا كان في هذه الحالة الملك معذورا، وفي حالة كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة خاصة في حالة العجز وهو ما تبين لنا في عجز النجاشي عندما أسلم وعجز عن إظهار ذلك في قومه، وعليه فإن الملك كان جائزا لبعض الأنبياء وعلى رأسهم: داود، سليمان ويوسف عليهم السلام، فإن حدث مع القدرة والعمل فإن مصير ومكانة خلافة النبوة كانت مستحبة ليست بالواجبة، واختيار الملك هنا كان ضمن جوازه في شريعتنا كما كان جوازه في غير شريعتنا باعتباره حق.

---

*– النجاشي:

[1]– نفسه، ص79.

ومن هنا يمكن القول أن مفهوم الخلافة عند ابن تيمية ديناميكي ومفهومها عند الجمهور شكلي ثابت، بما أحدث ابن تيمية اتصالا بين الكلام الفقهي النظري والواقع القائم الحاكم.

الخلافة من حيث مشروعيتها والخلافة من حيث ممارستها:

سلك ابن تيمية مسلك الماوردي* في التمييز بين الخلافة من حيث مشروعيتها والخلافة من حيث ممارستها، فالخلافة عند ابن تيمية من حيث مشروعيتها خلافة للنبوة أي أن سلطة الخلافة أو الإمامة تتوقف على السير على هدى النبوة بالإتباع للاستمرارية لها، وهذا يعني أن نظام الإمامة عند ابن تيمية والماوردي نظام إلهي، وليس نظام بشري ، فهو يستمد مشروعيته من الشرعية النبوية وليس من إرادة الأمة، أما على مستوى التنفيذ والممارسة فإن الخلافة تعبير بشري، يلتزم بالقواعد والأوامر الإلهية في التعامل مع الواقع، كالالتزام بنص الشورى وهو ما ورد في آيتين إحداهما مدنية والأخرى مكية، فالشورى التزام بأداء الشورى واختيار في الأخذ بالمشورة. [1]

إن في تحديد الخلافة من حيث مشروعيتها والخلافة من حيث ممارستها نجد أن ابن تيمية قد سلك طريق الماوردي في التمييز بين ممارستها، إذ أن الخلافة عند ابن تيمية من حيث مشروعيتها تعد خلافة للنبوة أي أن هنا الخلافة أو الإمامة تسير وفق هدى النبوة، وهنا فقد تبين عند ابن تيمية من أن نظام الأمة إنما هو نظام إلهي وليس أنه نظام بشري فهو نظام يستمد مشروعيته طبقا لمبادئ الشريعة والنبوية وليس طبقا للاختيار المتمثلة في إرادة الأمة.

أما على مستوى تنفيذ وممارسة الخلافة عند ابن تيمية فإن الخلافة تعد تعبير بشري يتقيد بالأوامر الإلهية والالتزام بالقواعد في التعامل مع الواقع.

* الماوردي

[1]– أنور ماجد عشقي، **خلافة أبي بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي** ص.ص47–48.

وعليه فإن الخلافة عند ابن تيمية تعتبر خلافة إلهية من حيث مصدر التأسيس ومن حيث قواعد وأسس الممارسة والرقابة تعد الخلافة بشرية، فالسلطة الشرعية تستمد مشروعيتها من أوامر الله عز وجل المنصوص عليها ومن شريعته التي ارتضاها لعباده، فهي في النهاية سلطة فوق الحاكم والمحكوم مخاطبان بالالتزام بالشريعة الإسلامية وعدم الخروج عن طاعتها، ومنه فالسلطة في الإسلام هي سلطة فوقية لا تاريخية.[1]

أما بالنسبة للسلطة البشرية فظهرت السلطة البشرية المشروعة فاتخذت عنده شكلا آخر بعد اكتمال الدين، وانقطاع الوحي ووفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وهذه السلطة نشأت عن اختيار الخليفة تتمثل في خلافة النبي صلى الله عليه وسلم في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعليه فإن اختيار الخليفة أصبح مؤسسا على عقد بين الحاكم والأمة.

3- نظرية الإمامة والخلافة عند ابن تيمية

بحث علماء السنة والجماعة عن مسألة والإمامة ولم يفرقوا بينهما لأنه لا انفصال بين الدين والدنيا، وعلى هذا سار شيخ الإسلام ابن تيمية، والبحث عن الإمامة والخلافة هو من شأن الفقهاء لأن الفقه هو الذي يعطيها التشريع الشرعي والأساس النظري، ولكن ابن تيمية اشترط أن يكون إماما وخليفة لأن الإمامة هي النظام الذي تبنى شرعيته على الشيخ كخليفة للنبي صلى الله عليه وسلم، وأما الخلافة فهي الكيفية التي يحكم بها الإمام ويسوس الناس على تأسيس سنة الخلفاء الراشدين، فالخلافة تبنى على أساس قوله: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي) وهنا يظهر الالتزام بسنة الخلفاء الراشدين وعدم مخالفتهم. [2]

تعتبر كل من مسألة الخلافة والإمامة عند علماء السنة والجماعة شيء واحد، إذ أنهم لم يغيروا قوانينهم ولا وجود لانفصال بين الدين والدنيا، وعلى هذا النحو سار ابن تيمية في

[1] – أنور ماجد عشقي، **خلافة أبي بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي**، ص48.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 152-156.

حين أن البحث عن الإمامة والخلفاء هو من شأن الفقهاء، باعتبار أن الفقه هو مصدرها وأساسها.

لكن ابن تيمية اشترط أن يكون إماما وخليفة، ومنه فالخلافة عنده هي الكيفية التي يحكم بها الإمام ويسوس الناس تأسيسا اقتداء بسنة الخلفاء الراشدين، وعليه فالخلافة عنده تبنى عنده على أساس قوله صلى الله عليه وسلم: (وسنة الخلفاء الراشدين) [1]

إن ابن تيمية يرى أن الخلافة هي الكيفية التي يحكم بها الإمام ويسوس الناس تأسيسا ومنه فالخلافة عنده تبنى طبقا لما قال به الرسول، وبهذا اشترط أن يكون إماما وخليفة في نفس الوقت.

ويرى ابن تيمية أن انتقال الخلافة إلى المُلك كان إما بسبب عجز العباد عن خلافة النبوة وإما بسبب اجتهاد سائغ، فإن كان مع العجز علم أو عمل كان ذو الملك معذورا، لأن خلافة النبوة واجبة مع القدرة، وبما أن سائر الواجبات تسقط مع العجز فإن الملك يصبح مستساغا شرعا بل وجائزا، فخلافة الخلفاء الراشدين أو إمامتهم تثبيت بالنص عند ابن تيمية ولكن الخلافة لم تتعدى عهود الخلفاء الراشدين كما ورد في الأحاديث وهذا الأمر مقرر عنده إلا انه قال في إحدى فتاويه في مجموع فتاوى ابن تيمية بوجوب تنصيب الخلافة حتى بعد انقضاء الخلافة الراشدة مع انه لم يذكر هذا في السياسة الشرعية ومنهاج السنة النبوية ومن هنا لابد من تحليل معنى الخلافة في هذه الفتوى المذكورة يقول ابن تيمية وتحقيق الأمر إن يقال انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك كما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة أو الاجتهاد سائغ أو مع القدرة على ذلك علما وعملا فإن كان مع العجز علما أو عملا كان ذو ملك معذورا في ذالك وان كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة كما تسقط سائر الواجبات مع العجز كحال النجاشي لما اسلم وعجز عن إظهار ذلك في قومه بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك مع بعض الوجوه لكن الملك جائزا البعض الأنبياء كداود

[1]– أنور ماجد عشقي، **خلافة أبي بكر الصديق**، ص155.

وسليمان ويوسف وان كان مع القدرة علما وعملا وقدر إن خلافة النبوة مستحبة ليست واجبة وان اختيار الملك جائزا في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا فهذا التقدير إذا فرض انه حق فلا إثم على الملك العادل أيضا. [1]

يوضح لنا ابن تيمية أنه قد أدى عنده في انتقال الخلافة إلى الملك إلى عجز العباد عن الأخذ بخلافة النبوة، كما يرى أن العجز كان بسبب العلم أو العمل فغن الملك بطبيعة الحال سيكون في ذلك معذورا لأن ما هو واضح أن الخلافة مع القدرة لا مع العجز.

4- شروط الخليفة

إن ابن تيمية يرى أن هناك مجموعة يجب توفرها في الخليفة ولعل من أهمها نذكر

- **القوة والأمانة:** إذا عرف هذا فليس عليه أن يستعمل إلاّ الأصلح الموجود وقد لا يكون في موجودة من هو أصلح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه وإذ فعل ذلك بعد اجتهاد تام وأخذها للولاية بحقها فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا وصار في هذه المواضع من أئمة العدل والمقسطين عند الله. [2]

يجب اختيار الأصلح لتلك الولاية إذ كان موجود فلا بد من اختيار الأمثل والأجدر في كل منصب وذلك من خلاله اجتهاده التام وإعطاء الولاية حقها وهنا يكون قد أدى وأوصل الأمانة وأيضا أداء الواجب وصار في هذا المجال من العادلين عند الله سبحانه وتعالى وعليه فأصبح هنا يتحلى بصفة الأمانة والعدالة التي لا بد من توفرها في الخليفة.

وإن اختلت بعض الأمور بسبب من غيره إذ لم يمكن إلا ذلك

قال الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [3]

وقال عز وجل: ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ [4].

---

[1]- حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص 79.

[2]- ابن تيمية ، **السياسة الشرعية لإصلاح الرعي والرعية**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، ص15.

[3]- سورة التغابن ، الآية 16.

[4]- سورة البقرة ، الآية 286.

وينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب فإن الولاية لها ركنان القوة والأمانة، كما قال تعالى:﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾.[1]

وقال الله تعالى في صفة جبريل عليه السلام: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿التكوير/19﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿التكوير/20﴾ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾.[2]

والقوة في كل ولاية بحسبها فالقوة هي إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب الخبرة بالحروب والمخادعة فيها فإن الحرب خدعة والقدرة على أنواع القتال من رمي وطعن وضرب وكر وفر[3] .

كما قال تعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ [4]

ومعنى هذا أنه يجب أن يدرك الأصلح في كل منصب وأن الولاية تحتوي ركنان أساسين ألا وهما القوة والأمانة فاعتبار القوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل ومن خلال الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ يتضح بأن من هو الأصلح أو الأمثل للولاية يتصف بصفة القوي الأمين كما أن القوة هي إمارة الحرب ترجع إلى الشجاعة وكيفية المخادعة في الحروب باعتباره يملك خبرة الحروب وكذلك اتصافه بالشجاعة والقدرة على أنواع القتال من ضرب وطعن وغيرها من الأفعال والأمور التي يجب توفرها في الخليفة القوي الأمين،

كما أن الأمانة ترجع إلى خشية الله تعالى وترك خشية الناس، وهذه الخصال الثلاث التي أخذها الله على كل الناس . فالقاضي اسم لكل من حكم بين اثنين سواءا سُمي خليفة أو سلطانا أو نائبا أو كان منصوبا ليقضي بالشرع أو نائبا له. [5]

---

[1]– سورة القصص، الآية 26.

[2]– سورة الكوثر، الآية [19–20].

[3]– ابن تيمية، السياسة الشرعية، تح: على ابن محمد العمران، ص17.

[4]– سورة الأنفال، الآية 60.

[5]– ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تح: علي بن محمد العمران، ص19.

قوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾[1].

يرى ابن تيمية أن من شروط الخليفة الذي يعتبر الأصلح والأمثل للولاية يجب أن يتوفر فيه شرط أساسي ألا وهو القوة والأمانة التي تتمثل في الشجاعة والخبرة في ممارسة الحروب ومن خلال الآية يتبين لنا أن من شروط الخليفة القوي الأمين وهي من الأفعال والأمور المهمة والأساسية التي يجب توفرها في الخليفة، واحكم بما أنزل الله وهذه تعد من الخصال التي أخذها الله على الناس.

– **المشورة** : لا غنى لولي الأمر عن المشاورة فإن الله تعالى أمر بها نبيه ﷺ فقال تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[2]

وإذا كان أمر قد تنازع فيه المسلمون فينبغي أن يستخرج من كل منهم رأيه ووجهه رأيه فأي الآراء كان أشبه بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عمل به إذا استشارهم فإن بيّن له بعضهم ما يجب إتباعه من كتاب الله وسنة رسوله أو اجماع المسلمين فعليه اتباع ذلك ولا طاعة لأحد في خلاف ذلك. [3]

ويتضح من كل هذا أن المشاورة هي شرط أول وأساسي لا بد من توفرها في ولي الأمر أو الخليفة فهي تقوم على إتباع ما جاء به الله في كتابه وسنة نبيه ﷺ وإجماع رأي من الآراء كان أشبه بكتاب الله وسنة رسوله يجب الأخذ والعمل به إذا استشارهم فإن بيّن له بعضهم ما يجب إتباعه الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين على ذلك الأمر وجب اتباع ذلك وفي خلاف ذلك فليس هناك طاعة لأحد في ذلك في معصية الله.

وكذلك ما يشترط في القضاة والولاة من الشروط يجب فعله بحسب الإمكان بل وسائر شروط العبادات من الصلاة والجهاد وغير ذلك كل ذلك واجب مع المقدرة، فأما مع العجز فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها ، فأوجب الله الصلاة على الآمن والخائف والصحيح

[1]– سورة المائدة، الآية 44.

[2]– سورة آل عمران، الآية 59.

[3]– ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، تح: لجنة إحياء التراث العربي ، ص136.

والمريض والغني والمسافر وخففها علة المسافر والخائف والمريض كما جاء به الكتاب والسنة. [1]

إن ما يشترط في القضاة والولاة كذلك من الشروط يجب القيام به بحسب الإمكان والمقدرة وهو القيام بسائر شروط العبادات من صلاة وجهاد وغير ذلك من العبادات باعتباره واجب على الإنسان مع توفر المقدرة في حين العجز فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها فقد وضع الله حدود التسهيل للإنسان القيام بذلك الأمر أو الفعل، فقد أوجب الصلاة على كل من المريض والمسافر والصحيح والخائف مع تحقيقها بحسب المقدرة والإمكان وتحقيقها لكل من المريض والمسافر وغي ذلك من الحالات بحسب ما ورد في الكتاب والسنة، كما وضع شروط يجب توافرها في الصلاة كالطهارة والستارة واستقبال القبلة، وكذلك أوجب فيها واجبات من الطهارة والستارة واستقبال القبلة وأسقط ما يعجز عنه العبد من ذلك

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ﴾ [2] فلم يوجب ما لا يستطاع ولم يحرج ما يضطر إليه إذا كانت الضرورة بغير معصية من العبد.

وبين ابن تيمية أهمية الشورى فقال: " إنه لا غنى لولي الأمر عن المشاورة".

الشورى غير محصورة في أمور محدودة قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: "الشورى فيما لم ينزل فيه وحي من أمور الحرب والأمور الجزئية وغير ذلك من الأمور الاجتهادية. [3]

ونظرا لأهمية الشورة التي بينها ابن تيمية من خلال قوله: " أنه لا غنى لولي الأمر عن المشاورة "، ومن خلال هذا القول يتضح أن ولي الأمر لا بد من توفر فيه شرط أساسي بالدرجة الأولى ألا وهو المشاورة فلا يمكن للقضاة أو الولاة الاستغناء عنها، كما أن الشورى حسب ابن تيمية غير محصورة في أمور محدودة .

---

[1]– ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، تح، لجنة إحياء التراث العربي، ص138.

[2]– سورة الحج ، الآية 78.

[3]– فؤاد عبد المنعم أحمد، **شيخ الإسلام ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام**، ص249.

المبايعة:

ويورد ابن تيمية شرط آخر يجب توفيره ضمن شروط الخليفة آلا وهو شرط المبايعة.

إن الشرط الثاني فيما يخص المبايعة يعترض فيه ابن تيمية على الذين يقولون أن الأمانة تنعقد ببيعة أربعة لكن بعضهم قال تنعقد بيعة واحدة فيقول: " إلا بالقدرة فمتى حصلت القدرة التي يمكن بها تلك الأعمال كانت حاصلة وإلا فلا بل الإمامة عندهم أهل السنة تثبت به موفقة أهل الشوكة عليها ولا يصير الرجل إماما حتى يوافقه أهل الشوكة عليها الذي يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إماما ولهذا قال أئمة السلف من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما مقصود الولاية ، فهو من أولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله فكون الرجل آمرا وقاضيا ووالیا وغير ذلك من الأمور التي على القدرة والسلطان ومتى ما حصل ما حصل به من القدرة والسلطان حصلت وإلا فلا ، إذا المقصود بها عمل أعمال لا تحصل[1] .

يعد شرط المبايعة عند ابن تيمية شرط ثاني يجب توفره في الخليفة، حيث يعتر ض فيه ابن تيمية حول مدة انعقاد البيعة، فيجعل شرط المبايعة شرط أساسي فهو يربطه بالقدرة، فإن المقصود من المبايعة إنما هو حصول القدرة والسلطان فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان ويصبح إماما وهو يكون مقصود الولاية.

أما شرط المبايعة فلا نزاع فيه، وأما شرط المشورة فيأخذ من حديث عمر رضي الله عنه: "من بايع رجل من غير مشورة المسلمين فلا يبايع هو والذي يبايعه" وأما شرط العدالة

[1]– ابن تيمية ، **مختصر مناهج السنة، اختصار عبد الله بن محمد العثيمان**، دار الصديق للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن 2005، ص61.

فقد اتفق المسلمون على اشتراطه عند الاختيار ولكن اختلفوا في طاعته إذا ظهر فاسق وكان غير خليفة. [1]

ومنه يتضح عند ابن تيمية من أن شرط المبايعة لا نزاع فيه، وعليه فإن شرط المشورة يتجسد في من بايع رجل من غير مشورة المسلمين فلا يبايع، وأما شرط العدالة فاتفق المسلمون في اشتراطه ضد الاختيار، غير أنه اختلف في طاعته في حالة ظهور فاسق عندما يكون غير خليفة.

[1]– أحمد أبو زهرة، **ابن تيمية، حياته وعصره، آرائه وفقهه**، ص290.

الفصل الثالث

أثر ابن تيمية وصورته في الفكر السياسي الإسلامي

المبحث الأول: نظرية التوحيد عند ابن تيمية

المبحث الثاني : الولاية والإمارة عند ابن تيمية

المبحث الثالث: خروج الحاكم عن الشرعية والشريعة

المبحث الرابع: أثر ومكانة ابن تيمية في الفكر السياسي المعاصر(تأسيس الدولة الوهابية)

تمهيد:

إن ابن تيمية من خلال الفكر السياسي لم تقف بعيدا كل البعد عن السياق التاريخي للعصر الذي عاش و ربما هذا يعتبر من الأسباب التي جعلت الفكر السياسي تتسم بالواقعية غير إن إخضاع فكرة ابن تيمية إلى الكتاب والسنة فحصه بمعرفة تامة للفكر السياسي السابق الذي كان سائدا واستطاع بذلك أن يقوم بالتأثير الأفكار اللاحقة به وعلى هذا فان التأثير الفكري لابن تيمية قد تجلى بصورة واضحة على التيارات الإسلامية المعاصرة وعلى رأسها التيارات التي تهدف إلى الحركة الجهادية غير إننا لا نستطيع أن نخجل من فكر ابن تيمية فكرا سلبيا من طرف جماعات معينة التي تمارس تلك السلبيات وهو ما يتمثل في الخروج عن الحاكم.

لكن من أصعب واعقد الأمور التي تواجه الباحث أو القارئ لفكر ابن تيمية السياسي هو عدم تفرغه للفكرة السياسية الأساسية بقدر تفرغه للمسائل الفرعية فهو لم يحاول ويسعى إلى إيجاد منهج سياسي إلا انه كان يسعى ويدافع عن المنهج الإسلامي العام، فكان لابد عليه أن يسير وفق هذا المنهج

وما على الباحث والقارئ لفكر ابن تيمية السياسي سوى أن يستخلص هذا الفكر من كتبه العديدة.

ولعل ما هو بارز في فكر ابن تيمية السياسي أن الفكر يتلاءم مع هذا العصر الذي نجده يسعى إلى تحقيق الديمقراطية، فإنه ليس بإمكاننا أن نقارن بين النظريات الديمقراطية وفكر ابن تيمية السياسي باعتبار أن النظريات الديمقراطية لها خصائصها وفكر ابن تيمية السياسي ينطلق وينشأ من قواعد ثابتة، فإذا كانت الديمقراطية هي حكم القانون الذي يقره الشعب، فإن فكرة ابن تيمية يقوم على عكس من ذلك فهو عقد اجتماعي لأن الأمة في الإسلام هي من السلطة وهي عقد حكومي بين الخليفة وبين الأمة وعليه فإن ابن تيمية يقدم لنا فكرا يستند إلى السيادة الشرعية لأن مصدر السلطات يقوم على القرآن والسنة التي تكون

لصالح الأمة بأكملها ، حيث يعد فكر ابن تيمية السياسي حلا وعلاجا لمعظم الآثار السلبية التي سادت النظام الديمقراطي نتيجة سيطرة الشعب وتحصيل الرغبات وجلب المصالح بما في ذلك تحقيق منافعهم من إتباع المحرمات و ترك الطيبات.

ومنه فإن فكر ابن تيمية السياسي ينصب ويؤكد على أن تكون السيادة للشرعية الإسلامية و ضرورة تنفيذها على أرض من خلال الأمر بالمعروف و النهي على المنكر وجلب المصالح ودفع المقاصد و لا يهتم في ذلك بشكل الدولة ، فالخلافة عنده هي إلهية من حيث مصدر التأسيس ومصدرها هو الدين أو الله .

فقد كان لزاما علينا في الفصل الثالث المندرج تحت عنوان " **أثر ابن تيمية و صورته في الفكر السياسي الإسلامي** " وقد اندرج تحته أربعة مباحث يمكن صياغتها على النحو التالي:

كان عنوان المبحث الأول تحت اسم " **نظرية التوحيد من الشعائر التعددية إلى الإيديولوجية السياسية** "، والمبحث الثاني بـ " **الولاية و الإمارة عند ابن تيمية** "

المبحث الثالث " **تأسيس الدولة الوهابية** "، والمبحث الرابع : " **خروج الحاكم عن الشريعة والشرعية** ".

وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي : **أين يتجلى أثر ومكانة ابن تيمية في فكره السياسي الإسلامي** ؟ ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- كيف استطاع ابن تيمية أن يجعل من نظرية التوحيد نظرية أو إديولوجية سياسية ؟ وما المقصود بالولاية و الإمارة عنده ؟ ومتى يمكن عزل وخروج الحاكم عن الشريعة الشرعية ؟

وكل هذه الأسئلة سنعرض الإجابة عنها في فصلنا الذي تمت صياغته على النحو التالي " أثر ابن تيمية وصورته في الفكر السياسي.

المبحث الأول: التوحيد عند ابن تيمية

يعتبر التوحيد من أهم القضايا فيه يبدأ المرء دخوله في الإسلام وبه يختم له بالسعادة بعد الموت وهو أول ما يجب معرفته ، وإذا كان هو أول ما يدخل به المرء في الإسلام فهو آخر ما يخرج به من الدنيا وهو أول ما يجب معرفته وآخر ما يخص به حياته، فهو أول واجب وآخر واجب فالتوحيد أول الأمر وآخره.[1]

أقسام التوحيد: ينقسم التوحيد عند ابن تيمية إلى ثلاث أقسام وهي كالتالي ولعل من أهممها نذكر:

1- توحيد الربوبية.

2- توحيد الالوهية.

3- توحيد الأسماء والصفات.

4- وسنشرع في تحديد مفهوم كل قسم على النحو

1 توحيد الربوبية: وهو الاعتقاد الجازم بان الله هو رب كل شيء ومليكه، وهو وحده الخالق، الرازق، المحي، المميت، والمدبر لهذا الكون والمتصرف فيه.

وهذا النوع من التوحيد قد كان نفى به مشركوا العرب الذي بعث إليهم الرسول صلى الله عليه وسلم وقد بين القرآن الكريم إقرارهم بتوحيد الربوبية واعترافهم بان الله هو الذي خلقهم وخلق السموات والأرض، وعقيدة السلف أن توحيد الربوبية الذي اقر به الخلق وقرره أهل الكلام يكفي وحده لصحة العقيدة لان كثيرا من الموحدين في الربوبية يشركون في العباد والالوهية ويلحدون في أسماء الله وصفاته[2] .

---

[1]- عبد العزيز السيلى، **العقيدة السلفية بين الإمام ابن حنبل وابن تيمية**، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993، ص38.

[2]- منيف عايش مرزح العتيبي، **بين وابن رشد في الإلهيات**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العقيدة الإسلامية، إشراف بركات عبد الفتاح دويرار، قسم العقيدة، 1409هـ، ص417.

ويتضح لنا أن التوحيد عند ابن تيمية يعتبر من أهم قضايا في دخوله الإسلام وبه تتحقق له السعادة بعد الموت ومنه ما يجب معرفته في أول الأمر وآخره، وعلى هذا الأساس انقسم التوحيد عنده إلى ثلاث أقسام أساسية تمثلت في: توحيد الروبوبية، توحيد الألوهية توحيد الأسماء والصفات.

ومعنى توحيد الروبوبية هو الاعتقاد الجازم بأن الله رب كل شيء ومليكه، والمدبر لهذا الكون والمتصرف فيه، ومنه فإن هذا النوع من التوحيد قد قال به مشركوا العرب الذين بعث إليهم الرسول صلى الله عليه وسلم فقد أكد القول والإقرار توحيد الربوبية القرآن الكريم

ومن خلال الآية الكريمة يتضح لنا إن الله هو خالق السماوات والأرض وقد أكدت عقيدة السلف صحة عقيدة التوحيد.

وقال تعالى :﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [1]

ويعتقد أن اجمع الآيات في التوحيد قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلاَّ مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ﴾[2]

ومن خلال قوله تعالى يتضح لنا الله هو الذي خلق السماوات والأرض وهو مدبر لأمر ما لا أحد سواه وجبت عبادته وطاعته.

2- توحيد الالوهية: هو توحيد الله تعالى بأفعال العباد و يسمى توحيد العباد واصل العباد التذلل و الخضوع وسميت وظائفه الشرع على المكلفين.

ومعنى توحيد الله تعالى بأفعال العباد أن تكون أفعال العباد متوجهة إلى الله دون سواه يعني لا يعبد مع الله غيره فيجمع الأفعال التي تكون عبادة لا يجوز التوجه بها إلى الله وحده لا شريك له

[1]- سورة لقمان، الآية 25.

[2]- سورة يونس، الآية 03

ومعنى توحيد الله بأفعال العباد أن تكون أفعال العباد متوجهة إلى الله دون سواه يعني لا يعبد مع الله غيره فيجمع الأفعال التي تكون عبادة يجوز التوحيد بها إلى الله وحده لا شريك له، وهذا النوع من التوحيد لم يتعرض له المسلمون بنفس الوضوح الذي شرحه السلف ليعتبرونه قطب الرحى لأنه يتضمن التوحيد في العلم والقول والتوحيد في الإرادة والعمل [1] وفي هذا التوحيد يتحقق معنى لا الاه إلا الله أي لا معبود يحق إلا الله وهو الهدف الذي خلق الله الإنس و الجن من أجله ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [2]

ويتضح لنا أن النوع الثاني من التوحيد عند ابن تيمية الذي يتمثل في توحيد الالوهية والذي يعني عنده هو القائم بتوحيد الله تعالى بأفعال العباد والذي يصطلح عليه بتوحيد العبادة التي تقوم على التذلل والخضوع لله، والمقصود بتوحيد الله تعالى بأفعال العباد وهو أن تكون أفعال العبادة متوجهة إلى الله، لا سواه.

3- توحيد الأسماء والصفات:

قال تعالى :﴿ لِلَّهِ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَآئِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [3]

هو الاعتقاد بأن الله له الأسماء الحسنى و الصفات العلى و الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف، ولا تكليف، ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تعويض، وهذه الأنواع الثلاثة متلازمة، لا ينفك بعضها عن بعض وذلك لان توحيد الربوبية يستلزم توحيد الالوهية بمعنى ما أقر به الله هو الخالق، الرازق المحيى، المميت : فان ذلك يستلزم منه أن يعبدوه وحده، ويخلص له في العبادة، فلا يعرف شيئا من أنواع العبادة لغير الله وقد سلك القرآن هذا المسلك لتقرير توحيد الربوبية و الالوهية معا، وأما توحيد الأسماء والصفات فإنه شامل للنوعين السابقين جميعا وهو يقوم على

[1]- عبد العزيز السّيلى، **العقيدة السلفية بين الإمام ابن حنبل وابن تيمية**، ص ص 40-41.

[2]- سورة الذاريات، الآية 56.

[3]- سورة الأعراف الآية : (180)

الإيمان بأن الله له الأسماء الحسنى وأنه متصف بالصفات العلى التي يشاركه فيها أحد من خلقه. [1]

أما النوع الثالث من التوحد عند ابن تيمية تمثل في توحيد الصفات والأسماء، وهو يشمل أسماء الله الحسنى وصفاته العليا والإيمان بما وصفه به رسوله وبما وصف به نفسه في كتابه الكريم.

ومنه فإن هذه الأنواع الثلاثة من التوحيد عند ابن تيمية متلازمة ومترابطة مع بعضها البعض لا يمكن فصل إحداهما على الآخر.

1- نظرية التوحيد من الشعائر التعبدية إلى الإيديولوجية السياسية

لقد أحدث الرسول صلى الله عليه وسلم تحول في الحياة العقلية لدى الإنسان العربي فبدأ بالدعوة سرا مسايرا الأسباب حتى لا يقضي على الدعوة في مهدها.

وعندما آمن بدعوته رهط من الصحابة أمر الله عزوجل وجعل أن يصدع بالحق فيفرق بين الكفر والإيمان في مكة المكرمة اهتم عليه الصلاة والسلام في تربية الجماعات العقلية كانت التربية في مكة تقوم على العقيدة و الأخلاق وتصحيح المفاهيم، وفي المدينة أنشأ عليه السلام الدولة، فأكد على الأحكام والتشريع فتأسست أول دولة في الإسلام، لكن شيخ الإسلام استطاع إن يبلور نظرية التوحيد بشقيها التعبدي والسياسي فأحدث تأثرا بالغا في هذا العصر ولما شغيت الأمة الإسلامية عايشت من الانحراف الديني والانحراف السياسي أثر بعض العلماء إلى إظهار فكرة ابن تيمية ونظريته في التوحيد حينما شرح

[1]- منيف عايش مرزح العتيبي، **بين ابن تيمية وابن رشد في الالاهيات**، رسالة ماجستير في العقيدة، ص ص 421-422.

"ابن أبي المعز الحنفي المتوفي سنة 798 هـ العقيدة " الطحاوية* ، لم يكن يعلم أن بعلمه هذا قدم للأمة الإسلامية نظرية من أهم النظريات التي عالجها شيخ الإسلام[1].

إن ابن تيمية من خلال جهده ومنهجه الفكري استطاع أن يبلور نظرية التوحيد وهي نظرية نقوم على المزاوجة بين شقيقها التعبدي والسياسي حيث أحدث تأثرا بالغا في هذا العصر، حيث استطاع ابن تيمية النهوض بالأمة الإسلامية التي تجاوزت الانحراف و إبراز نظريته في التوحيد وهذه النظرية تجلت بشكل كبير في العقيدة الطحاوية التي جاء بها المعز الحنفي و هي تقوم على مجموعة من المبادئ التي جاء بها ابن تيمية.

أما البعد السياسي لدى ابن تيمية فقد بدأت تظهر ملامحه في فمر محمد عبده ومحمد رشيد رضا و الشيخ النبا، ثم تبلور في فكرة المودودي و سيد قطب. [2]

ويتضح لنا أن البعد السياسي عند ابن تيمية قد تجلت ملامحه بشكل جلي في كل من فكر محمد عبده وتلميذه ومحمد رشيد رضا ..... الخ و تبلور أكثر في فكر المودودي وسيد قطب.

لقد تحولت نظرية التوحيد لدى شيخ سيد من نظرية تكافح الانحراف الديني إلى نظرية تكافح الانحراف السياسي فنظرية التوحيد لدى المودودي* و سيد قطب مجرد أيدلوجية سياسية ونظام فكري في حكم العقيدة و أصبحت العقيدة تتخذ مكانا ثانويا يدخل في إطار (جاهلية العصر و حاكمية الله) التي يرددهما الشيخان المودودي و سيد قطب [3].

ومن هنا يتضح لنا كيف أن نظرية التوحيد عند سيد قطب تحولت من نظرية تكافح الانحراف الديني إلي نظرية تقوم على تكافح الانحراف السياسي، حيث تعد كل من نظرية

---

* – الطحاوية

*– الطحاوي

[1]– أنور ماجد عشقي، **خلافة أبي بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي**، ص ص 15–16.

[2]– المرجع نفسه، ص18.

*– المودودي

[3]– المرجع نفسه، ص18.

التوحيد عند المودودي وسيد قطب مجرد إيديولوجية سياسية و نظام فكري يقوم على حكم العقيدة وأضحت العقيدة تمثل مكانا هاما وأساسيا يدخل ضمن إطار (حاكمية الله) التي نادى بها كل من سيد قطب و المودودي.

وبهذا جعل سيد قطب من الفكر السياسي أساسا لدعوته وأعرض عن غير ذلك من مسائل العقيدة، أما الشيخ محمد بن عبد الوهاب* فلم ينفي الأيدلوجية السياسية على التوحيد بل سكت عنها و أعتبر أن بناء الفرد الديني هو الأساسي. [1]

ومنه نرى كيف أن سيد قطب جعل من الفكر السياسي ايدولوجيا سياسية وأعرض عن إقامتها في إطار عقائدي وهذا ما جعل منه أساسا لدعوته إلى الفكر السياسي، على عكس محمد بن عبد الوهاب الذي لم ينفي الاديولوجية السياسية عن التوحيد بل سكت عنها ورأى في ذلك أن تكوين الفرد من جانبه الديني هو الأساسي عنده.

ومنه فإن الاديولوجية السياسية عنده قائمة على التوحيد، إلا أنه لم يقل بها بل سكت عنها لأن ما يهمه هو بناء الفرد الديني.

ويبدوا هذا جليا عندما يعتبر سيد قطب العقيدة الإسلامية ليست مجرد نظرية لهويته يقول **(فلا بد أن نقول كيف عالج القران المكي قضية العقيدة خلال الثلاثة عشر عاما.... أنه لم يعرضها في صورة (نظرية) ولا في صورة (لاهوت) ولم يعرضهما في صورة جدل كلامي كالذي زاوله ما يسمى علم التوحيد)** [2]

وإذ لم تكن العقيدة الإسلامية نظرية كلامية ولا عقيدة لاهوتية فإنها عنده منهج شامل للحياة، ولا يكتفي سيد قطب بالتأكيد على الطابع العلمي للعقيدة الإسلامية وإنما يفحصها دلالة سياسية في المقام الأول بل والأخير، وتحتل هذه الدلالة السياسية المركز الرئيسي أو

---

* – محمد بن عبد الوهاب

[1]– أنور ماجد عشقي، **خلافة أبي بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي**، ص 19.

[2]– حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص 202

حجر الزاوية في فكر سيد قطب السياسي فلا ينكر احد أن مفهوم الحاكمية *يمثل مفتاح تفكيره والمنتهى الأخير الذي ينتهي من كل تحليلاته أن مفهوم الحاكمية عنده هو الوجه الأخر لمفهوم الألوهية[1].

أن العقيدة الإسلامية عند سيد قطب تعتبر منهج شامل للحياة حيث أن سيد قطب لم يتوقف عند الطابع العلمي للعقيدة الإسلامية وإنما استطاع أن يعطيها صبغة ذات دلالة سياسية سواء في أول المطاف أو في آخره كما أن هذه الدلالة السياسية عند سيد قطب تحتل المركز الرئيسي والهام في فكره السياسي حيث أن الحاكمية عنده تشكل مركز تفكيره فلا يمكن لأي شخص من الأشخاص أن ينكر يتجاهل هذه الحاكمية ودورها فهي عنده يتطابق مفهومها مع مفهوم لوهية.

وإذا كان حديث سيد قطب عن الحاكيمة الله قد يوجه للبعض انه يدعو إلى حكم ثيوقراطي يحكم فيه رجل الدين أو يحكم فيه الملوك زاعمين أنهم يحكمون استنادا إلى حق الهي فإن هذا لإيحاء أبعد ما يكون إلى تفكيره لان حاكيمة الله عنده تعني حاكيمة الشريعة الإسلامية إذ أنها شريعة الإسلامية أذانها شريعة الله ولذا فان حاكيمة الله تتحقق برجال الدين أو غيرهم، الأمر الذي يؤكده قوله (ومملكة الله في الأرض لا تقوم بان يتولي الحاكيمة في الأرض رجال بأعيانهم هم رجال الدين كما كان الأمر في سلطة الكنيسة ولا رجال ينطقون باسم الإله ..كما كان الحال فيما يعرف باسم الثيوقراطية* أو الحكم الهي المقدس وكلها تقوم بأن تكون شريعة الله هي الحاكمية وان يكون مرد الأمر إلى الله وفق مما قرره من شريعة مبينة)[2]

---

*– الحاكمية :

[1]– حسن كوناكاتا ، **النظرية السياسية عند ابن تيمية** ،ص 203.

* – ثيوقراطية

[2]– المرجع نفسه، ص203.

ومن خلال حديث سيد قطب عن الحاكمية لله سيتضح لنا أن مصطلح حاكمية الله وقد اختلف في تحديد معناه من طرف رجال الدين في الكنيسة، حيث كان هو يقصدون به الحكم الثيوقراطي غير أن هذا الأمر يختلف كل الاختلاف مما ذهب إليه سيد القطب ويبتعد كل البعد عن تفكير فهو يقصد من حاكمية الله هي حاكمية الشريعة الإسلامية فهي مشرعة من عند الله كما يتضح هذا الكلام أيضا من خلال قوله في أن الحاكمية تكمن في مملكة الله ولا يتولاها في الأرض رجال الدين كما هوة الأمر في الكنيسة وغيرهم من المتولين الحاكمية الله في الأرض و لكن تقوم بان تكون الشريعة الله هي الثالثة ومن هنا يتجلى الفرق الواضح والشاسع بين ما يدعو إليه سيد القطب في مصطلح حاكمية الله وبين القائلين با الحكم الثيوقراطي، لان موقفه يؤدي إلى التحرر من كل سلطان سوى سلطان الله على عكس موقف أولئك القائلين بالحكم الثيوقراطي فهو يكرس العبودية والخضوع لطائفة ما تزعم حقها في الحكم.

وإذا كانت الذات المسؤولية عن تحقيق توحيد الالوهية عند ابن تميمية هي الذات الفردية لأن ابن تميمية كما يقول عبود الزمر اعتبر أن الدولة ليست كلها دولة كفرا ودولة الإسلام أو إنما الدولة دارن يعامل فيها المسلم معاملة المسلم كاملة ويعامل فيها الكافر معاملة الكافر فالمسلم هو من التزم بتعالي الإسلام كاملة و الكافر هو كل من خرج على شرائع الإسلام وهذا يدل على أن المسؤولية عند ابن تميمية مسؤولية فردية.[1]

إن من خلال ما سبق يعتبر ابن تيمية أن الذات الفردية هي مسؤولية عن توحيد الإلوهية ويتجلى هذا الكلام من خلال قول عبودا الزمن حيث قسم الدولة إلى دولتين باعتبار أن الدولة ليست كلها دولة كفر أو دولة إسلام، دار يكون فيها المسلم يعامل معاملة المسلم والكافر يعامل معاملة الكافر الذي انحرف وتجاور تعاليم الشريعة وعليه فهنا يمكن أن توصل المسؤولية عند ابن تيمية هي مسؤولية فردية يقوم بها الفرد.

[1]– حسن كوناكاتا ، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، 203.

وما يمكن استنتاجه من نظرية التوحيد عند ابن تيمية إنها نظرية تحولت من نظرية في الشعائر التعبدية مع ابن أبي العز الحنفي ومحمد بن عبد الوهاب إلى نظرية سياسية أيديولوجية تقدم أساسا متكاملا لنظام الحكم في الدولة و ذلك على يد سيد القطب الذي فسر مفهوم الألوهية تفسيرا جعله دلالة سياسية حركية. [1]

[1]– حسن كوناكاتا ، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، 204.

المبحث الثاني: الولاية والإمارة عند ابن تيمية:

قال تعالى : ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿النساء/58﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[1]

الولاية والإمارة رسالة مبنية على آية الأمراء في كتاب الله، الأولى نزلت في ولاة الأمور عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم.

وإذ كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات، والحكم بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة. [2]

ويتضح لنا عند ابن تيمية تتجسد في أداء الأمانات، والحكم بالعدل وهو مضمون هذه الرسالة في كتاب الله فإن تحقق هذين الأمرين حصلت السياسة العادلة، والولاية الصالحة لكل من الولاة والرعية فلا يمكن لكل من الراعي والرعية الاستغناء عنها

I- الولاية

I- الولاية السياسية في نظر ابن تيمية:

- يشير ابن تميمة عند استعماله لمصطلح الولاية إلى الإمامة أو خلافة بقدر ما يشير إلى الوظائف الإدارية المختلفة في الدولة الإسلامية لأن الشيخ الإسلام ابن تميمة استعمل الولاية بمعنى سلطة الحكم، قال ابن تميمة : إن مقصود الولاية حصول القدرة والسلطات الذين تحصل بها مصالح الإمامة، وقال: إن لفظ المتولي الكبير يطلق على السلطان أو المالك فإذا كان متولي الكبير خلقه يميل إلى اللين فينبغي إن يكون خلق نائبه يميل إلى الشدة. وقال: **(ولي الأمر إنما نصب ليأمر بالمعروف وينهي عن المنكر ....)** [3]

---

[1]- سورة النساء، الآية 58.

[2]- ابن تيمية ، **ابن تيمية عزيز العضمة**، دار الكتب للنشر، الرياض، ط1، 2000، ص 79.

[3]- فؤاد عبد المنعم أحمد، **ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام**، ص ص 99-100.

ويتضح لنا أن معنى الولاية عند ابن تميمة لا يقصد منها الإمامة أو الخلافة لأن الولاية عنده تشير إلى الوظائف الإدارية داخل الدولة الإسلامية، وهكذا يتضح لنا إن الولاية التي تحدث عنها ابن تميمة تتمثل عنده في سلطة الحكم، وهو استعمل الولاية بهذا المعنى ومنه يتحدد من خلال قوله فان قصده من الولاية وهو الحصول على القدرة والسلطان وبها تمكن صورة له.

II- الإمارة:

فضل ابن تميمة مصطلح ولي الأمر و مشتقاته أولي الأمر وولاة الأمور على الكلمة الإمامة، وهي مصطلح الفقه الشيء إذن فرئاسة الدولة عند ابن تميمة ليست هي الإمامة ولكنها لإمارة أو الولاية هذا واضح عندما حدد الصفات السلطة الإسلامية تحت اسم الولاية الإسلامية، ومن الملاحظ أن هذه النقطة أثرت في من جاء بعده وظهرت ضمن كتابتهم المتعلقة بهذا الموضوع ، فنحن نجد أن ابن القيم لجوزية وهو أحد أشهر تلاميذ ابن تيمية نجده قد طابق ابن تيمية في مفهوم الولاية الذي ذكره وهذا واضح في **(كتابه الطرق الحكيمة في سياسة الشرعية)** ذلك في مثل قوله **(وجميع الولايات الإسلامية مقصودها الأمر بالمعروف ونهي عن المنكر)**[1]

إن رئاسة الدولة عند ابن تيمية تتمثل في الولاية أو الإمارة وتجلى ذلك من خلال إدراجه لصفات السلطة الإسلامية التي تجسدت ضمن(**مصطلح الولاية الإسلامية)**، مما أدى ذلك إلى تأثر الكثير منهم وعلى رأسهم تلميذه ابن القيم حول مفهوم الولاية.

ومعنى هذا ابن تميمة يفضل ويريد مصطلح ولي الأمر على كلمة الإمامة باعتبارها مصطلح الفقه السني، فرئاسة الدولة عنده ليست هي الإمامة وإنما رئاسة الدولة الإسلامية عنده هي الإمارة أو الولاية وهذا يتجلى وواضح عنده عندما حدد صفات السلطة الإسلامية تحت اسم الولاية الإسلامية وهذه النقطة قد أثرت على من بعده وتجلت من خلال كتائبهم

[1]- حسن كوناكاتا ، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص 215

المتضمنة لهذا الموضوع كما نجد ابن القيم الجوزية وهو أشهر تلاميذ ابن تيمية قد طابق ووافق أستاذه في مفهوم الولاية من خلال كتابه الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية

- وكذا نجد أن ركني الولاية عند ابن القيم هما الصدق والعدل كما يقول: (**لكل من المسؤولين المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن والمطلوب منه الصدق مثل صاحب إخبار ولي الأمر بالأحوال ومنهم من يكون بمنزلة الأمر المطاع والمطلوب منه العدل مثل الأمير والحاكم والمحتسب ومدار والولايات كلها على الصدق في الإخبار والعدل في الإنشاء)**، وهكذا نلاحظ تأثر ابن القيم بابن تيمية ومع أن تفضيل أنواع الولايات ووظائفها ليست لها حد في الشارع فان مبنى السياسة وأساسها عند ابن تميمة في بيان العلاقة بين الشريعة والسياسة. [1]

ومعنى ذلك أن الولاية عند ابن القيم لها ركنان هما الصدق والعدل واعتبار المسؤولين هم بمنزلة الشاهد المؤتمن بالصدق وهو المطلوب منهم مثل إخبار ولي الأمر بالأحوال هناك من يكون بمنزلة الأمر المطاع مثل الأمير والحاكم المطلوب منه إقامة العدل واعتبار الولاية كلها قائمة على الصدق في إيصال الأخبار وإقامة في الاستثناء وهنا يتجلى تأثر ابن القيم بأستاذه ابن تيمية على الرغم من تفضيل أنواع الولايات وظائفها إلا أنه ليس لها حد في الشرع فإن مبنى السياسة عند ابن تميمة أساسها يكمن في تحديد العلاقة بين الشريعة والسياسة.

وقصد ابن القيم أن يبين المحرمات والإشارة إلى الهدف الشامل من الشريعة هو إقامة العدل وفي هذا يقول:(**بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط فأي طريق استخراج بها العدل والقسط فهو من الدين**

[1]– حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص216.

وليس مخالفة له، بل هي جزء من أجزاءه، ونحن نسميها سياسة تبعا لمصطلحهم وإنما، هي عدل الله ورسوله ظهر بهذه الإمارات والعلامات.) [1]

ويذهب ابن القيم بان الشرع الذي يحدد كيفية السياسة على وجه الدقة بل الشرع يوجهها توجيها عاما من خلال تبين المحرمات لكن تجد الإشارة إلى الهدف العام من الشريعة إلا هو إقامة العدل من خلال قوله بان ماشرعه الله سبحانه إنغايته هو إقامة العدل بين الناس وقيام الناس بالعدل والقسط اعتبارها كلها ضمن دائرة الدين وجزء لايتجزء منه وليست مخالفة له وهنا يصلح بتسمية سياسة تبعا لمصلحتهم وان هي في الحقيقة عدل الله ورسوله.

1-أساس الإمارة

إن ابن تيمية قد رفض هذا التأسيس لمفهوم الإمامة وميز بين مرحلة الحلفاء الراشدين والمراحل التي جاءت بعدهم، حيث اعتبر أن ولاية الخلفاء الراشدين ليست بالبيعة فقط وإنما بالنص، وأعتبر أن ولاية غيرهم من اللاحقين ولاية قهر وغلبة وفرق بين الخلافة والملك فبعد انتهاء عصر الخلافة الراشدة بدأ عصر ملوك المسلمين و ربما يبدوا هذا التمايز إذا تتبعنا أثر ابن تيمية في الفكر اللاحق وفي الفكر الحديث وهذا التتبع سيأخذ ثلاث مراحل أولها مرحلة الفقهاء السنيين بعده سنأخذ ثلاث نماذج ابن مفلح، الشوكاني، محمد ابن عبد الوهاب، أما المرحلة الثانية مرحلة الباحثين المحدثين في النظرية الإسلامية مثل ضياء الدين الرئيسي، المرحلة الثالثة مرحلة التيارات الإسلامية ذات المنزع الجهادي الدميجي وسنقتصر هنا على تأثرها بنظرية القهر والغلبة. [2]

ومعنى هذا أن ابن تيمية يرفض بأن مفهوم الإمامة هو خلافة النبوة من عصر الخلفاء الراشدين باعتبارها مثبتة بالنص وليست بالبيعة فقط واعتبار ولاية غيرهم أنما هي ولاية قهر

[1]- المرجع نفسه، ص217.

[2]- حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص ص 207-208.

وغلبة كما يفرق بين الخلافة والملك إذ يرى أنه بعد انتهاء عصر الخلافة الراشدة يبدأ عصر ملوك المسلمين، وهذا الاختلاف والتمايز سيظهر من خلال إثر ابن تيمية في الفكر اللاحق وفي الفكر الحديث وقد تجلى هذا في ثلاث مراحل سياسية تمثلت في كل من مرحلة الفقهاء السنين بعده، واقتصرت على ثلاث نماذج رئيسية وهي ابن مفلح محمد علي الشوكاني محمد بن عبد الوهاب، إما المرحلة الثانية تمثلت في مرحلة الباحثين المحدثين في النظرية الإسلامية اتخذت نموذجين ضياء الدين الرئيسي الدميجي، في حين المرحلة الثالثة والأخيرة تمثلت في مرحلة التيارات الإسلامية ذات المنزع الجهادي.

2-وجوب اتخاذ الإمارة:

يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها فإن بني آدم لم تتم مصلحتهم إلا باجتماع الحاجة بعضهم إلى بعض، ولابد لهم عند الاجتماع من رأس، فالواجب اتخاذ الإمارة دينا وقربة يتقرب بها إلى الله، فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات، وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال بها. [1]

ومعنى هذا أن ولاية وإدارة أمر وشؤون الناس هي من أعظم واجبات الدين ولا قيام له إلا بها، ولا تتم مصلحتهم لحاجة بعضهم لبعض إلا باجتماعهم، ويشترط في هذا الاجتماع من رأس، فاتخاذ الإمارة يتمثل في التقرب إلى الله الذي يتجلى في طاعة الله ورسوله، فهي من أفضل وأعظم القربات لكن ما يفسد فيها حال الناس هم إتباعهم وابتغائهم الرياسة أو المال بها.

وغاية مريد الرياسة أن يكون كفرعون، وغاية جامع المال أن يكون كقارون، وقد بين الله تعالى في كتابه حال فرعون وقارون.[2]

---

[1]- ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تح: على محمد العمران، ص235.

[2]- الدراجي زروخي، **ابن تيمية كما يجب أن يفهم**، ص60.

ومعناه أن غاية وهدف ومبتغي الرياسة عند ابن تيمية ليس بهدف الفساد أو العلو في الأرض، ولهذا شبهه بأن يكون كفرعون، وجامع المال كقارون.

3-أقسام الناس في الإمارة:

إن أقسام الناس في الإمارة عند ابن تيمية كانت على أربعة أقسام و أصناف

فقال عز وجل:﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [1]

فإن الناس أربعة أقسام:

القسم الأول: يريدون العلوّ على الناس والفساد في الأرض هو معصية الله، وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون كفرعون وحزبه، وهؤلاء هم شرار الخلق. [2]

قال الله تعالى:﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [3]

القسم الثاني: الذين يريدون الفساد بلا علو كالسراق والمجرمين من أحقر الناس، أما القسم الثالث: يريد العلو بلا فساد كالذين عندهم دين يريدون أن يعلوا به على غيرهم من الناس والقسم الرابع: فهم أهل الجنة الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا باعتبارهم أعلى من غيرهم كما. [4]

قال تعالى:﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[5]

باعتبار الذي يريد العلو لا يزيده إلا سفالة وحقارة والذي جعل من الأعليين وهو الذي لا يريد العلو والفساد لأن ذلك العلو على الخلق هو ظلم واستغلال باعتبار الناس هو من

---

[1]- سورة القصص، الآية 88.

[2]- محمد العثيمين، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، ص ص ، 480-481.

[3]- سورة القصص، الآية 4.

[4]- ابن تيمية، **ابن تيمية عزيز العظمة**، ص ص 80-81.

[5] - سورة آل عمران، الآية 139

أجل وجنسه واحد لأن إرادة الإنسان باعتباره يمثل الأعلى ووضع نظيره تحت سيطرته وهذا إنما هو ظلم في حق الناس ولذلك يبغضونه، فالعادل لا يحب أن يكون مقهورا مبغوضا من طرف الناس على العكس من غير العادل فهو يريد دائما أن يكون القاهر.

جاءت الشريعة بصرف السلطان والمال في سبيل الله، فإذا كان المقصود من السلطان والمال هو التقرب إلى الله وإنفاق ذلك في سبيله كان ذلك صلاح الدين والدنيا، وإن انفرد السلطان عن الدين فسدت أحوال الناس، وإنما يمتاز أهل طاعة الله عن أهل معصيته بالنية والعمل الصالح، وهاتان السبيلان الفاسدتان سبيل من انتسب إلى الدين ولم يكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال، وسبيل من أقبل على السلطان والمال والحرب ولم يقصد بذلك إقامة الدين هما سبيل المغضوب عليهم والضالين الأولى للضالين النصارى والثانية للمغضوب عليهم اليهود. [1]

[1] – ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تح: علي محمد العمران، ص241.

المبحث الثالث: خروج الحاكم عن الشريعة والشرعية

إن من أكثر المواقف السياسية وأهمها عند ابن تيمية التي عمل على تطبيقها في مجال السياسة في إطار الشريعة وإنصاف العديد من النقاط وممارسة السياسة ضمن مبادئ شرعية تقوم على ما جاء به الكتاب والسنة ولعل من أهم المواقف التي اتخذها ابن تيمية التي أثرت في فكره السياسي تمثل في خروج الحاكم عن الشريعة حيث أن وقفه هذا لم يعمل على الفلسفة المسلمين فحسب بل قد تأثريه أصحاب الفكر السياسي بشكل كبير ولقد علمنا أن من قبل كيف أن ابن تيمية حكم بتفكير الخارجين عن الشريعة أو بعض أحكامها يقول ليس أحد أن يحكم بين أحد من خلق الله بين المسلمين ولا الكفار ولا الكبار ولا الفتيان ولا رماة البندق ولا الجيش ولا الفقراء ولا غير ذلك أن يحكم الله ورسوله. ومن ابتغى غير ذلك تناوله قول الله تعالى:﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾[1]... وربك ل يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت وسلما تسليما فيجب على المسلمين أن يحكموا الله ورسوله في كل فيما شجر بينهم ... ومن حكم بحكم البندق أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله وحكم الله ورسوله. وهو يعلم ذلك فهو من جنس الشار الذين يقدمون حكم الياسق على حكم الله ورسوله ومن تعمد ذلك فقد قدح في عدالته ودينه ...[2]

وما ينصح لنا ابن تيمية كيف كان يحكم عن الخارجية والمتمردين عن الشريعة وكذلك الخروج عن أحكامها ومبادئها ومنه ينصح لنا إن من ابتغى غير ذلك فلا حكم من غير الله فلا حكم وهو ما تبين من خلا قول الله تعالى انه من أراد وابتغى ذلك فهو يعتبر من حكم الجاهلية وهم الذين يبغون ذلك.

[1] – سورة المائدة، الآية 50.

[2]– حسن كوناكاتا ، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**ص 215 ، ص 221، 222

ولقد سار رأي ابن تيمية عن التيار السلفي ابتداء من ابن كثير وابن القيم وابن حجر مرورا بأن مفلح وابن عبد الوهاب وأبي بطين وابن عتيق حتى وصل إلى الفترة المعاصرة إما ابن كثير فقد تناول مسالة من خروج عن الشريعة في أهم كتابين له وهما تفسير القرآن العظيم الله حكمة لقوم والمافية أنه قد خرج عن هذا الإطار عن تفسير، حيث فسرها في إطار عصره وهو العصر الذي كان يحكم فيه التيار واعتبر أن التيار الذي يلتزم بأحكام الشريعة إنما هو حكم كافر حيث انه يتبع سياسيا وضعها كبيرهم وهو جنكيز خان في كتاب اسمه الياسق، ولقد أعتبر ابن كثير أن إتباع (الياسق) دون القرآن والسنة يعتبر كفرا صريحا يحتم وجوب قتال أهله يقول:(من فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله و رسوله فلا يحكم سواه في كثير وقليل[1]

قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾.

إن نجد كذلك من تناول مسالة خروج الحاكم عن الشريعة ابن كثير في أهم كتابين له تمثل في **(كتاب تفسير القرآن العظيم)** و**(كتاب البداية والنهاية)** حيث ربطها بسياسة التتار الذي فسرها ضمن عصره الذي كان الحكم فيه بسياسة التتار ومنه فإن ابن كثير أن التيار لا يلتزم بأحكام الشريعة يعد حكم كافر باعتبار أن السياسة وضعت من طرف كبيرهم جينكيزخان صاحب كتاب الياسق.

حيث يعلق على سياسة التتار بقوله (وفي ذلك كله مخالفة لشرائع الله المنزلة على عباده الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فمن ترك الشرع المحكم والمنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين على هذا النحو كفر ابن كثير التتار لأنهم يتبعون الشريعة تماما مثلما فعل ابن تيمية على النحو سبق الإشارة إلي.[2]

[1]– محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ، **تحكيم القوانين**، دار الوطن، الرياض، ط5، 1411هـ ، ص5.

[2]– حسن كوناكاتة: **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص ص 222–223.

حيث يبطل سياسة التتار باعتبارها مخالفة لشرائع الله المنزلة على عباده وعلى الأنبياء فمن لا يسير وحكم إلى غيره من الشرائع يعد كفر فكيف للذين يحكمون بالياسق فهو بإجماع المسلمين أيضا يعد كفر ومنه فقد قام ابن كثير بتكفير التتار باعتبارهم يعتبرون الشريعة لأنهم لا يتبعون الشريعة مثلما فعل ابن تيمية.

وكذالك نجد أن من تناول مسالة خروج الحاكم عن الشريعة نجد ابن كثير حيث تناول وطرح هذه المسالة من خلال الكتابين إلا وهما كتاب **تفسير القرآن الكريم** العظيم وكتاب **البداية والنهاية** وطرح هذه المسالة من خلال عصره الذي ساد فيه حرب التتار والذي كان فيه الحكم له حيث اعتبر التتار لا يمثل ولا يلتزم بالشريعة وأحكامها ومنه يعده كافر في حكمه متضمنا في ذالك أن السياسة كانت موضوعة من طرف كبيرهم جانكيز خان وليس من الشريعة بل من كتابه **الياسق** حيث أكد ابن كثير ان إتباع هذا الكتاب غير القران والسنة إنما يعد كفرا واضحا وجب إبعاد وقتل أهله ومن اتبعه وإرجاع حكم الله ورسوله فل حكم ألا بما جاء به الله ورسوله فلا احد سواه وينحو المنحى ذاته ابن القيم حيث كفر الحاكم الذي عطل أحكام الشريعة كلها أو بعضها ولم يفرق بين المعطل للبعض وبين المعطل للكل يقول تعليق على قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون الوعيد على نفي الحكم بالمنزل يتناول الحكم بجميعه أو بعضه[1].

فابن القيم يرفض هذا التفسير ويعتبره منبأ تماما عن الصواب وابن حجر العسقلاني الرأي ذاته في نهر آية الحاكمية حيث اقر ما قاله إسماعيل القاضي في أحكام القران بعد أنحكى الخلاف في ذلك و قوله يعتبر امتدادا لرأي ابن تيمية حيث جاء فيه:(ظاهر الآيات يدل على أن من فعل مثل ما فعلوا واخترع حكما لزمهم من الوعيد المذكور حاكما كان أو غيره[2]

[1]– حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، ص223.

[2]– أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح، صحيح البخاري**، ج13، دار المعرفة بيروت، 1958، ص107

وأن أيضا من بين الذين تتالوا مسالة خروج الحاكم عن الشريعة نجد ابن القيم وكذالك ابن حجر العسقلاني* حيث أن ابن القيم تلميذ ابن تيمية نجد سلك نفس المنحى حيث يؤكد أن من عطل وترك أحكام الشريعة هنا يمكن كفر الحاكم ،حيث يعلق على قوله الله تعالى من خلال الآية(**أن الذي لا يحكم بما جاء في الشريعة وبما انزل الله فهو من الكافرين**)

وابن حجر العسقلاني نجده يقر بفكره الحاكمية يعني الحكم إلا بما جاء الله ورسوله وابتاع أحكام الشرعية.

وقد تبلور موقف العلماء نجد تجاه القوانين الوضعية التي أجبرتها الاستعمارية الغربية على معظم البلاد الإسلامية إلى تفكير ابن إبراهيم بن عبد الطيف أل الشيخ لها حيث انه قال: **(أن من كفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قالب محمد صلى الله عليه وسلم).** [1]

أما التأثير الأكبر لابن تيمية من حيث الفعالية الحركية والمشاركة في تشكيل وعي سياسي متميز، فتمثل ما تمثل في التيارات الإسلامية ذات المنزع الجهادي في العصر الحديث ومن قبلها حركة الإخوان المسلمين فلقد أخذ أحد رواد الإخوان المسلمين الأوائل ذات الموقف الحاسم الذي اتخذه ابن تيمية في تكفير الحاكم بغير الشريعة ذلك الرائد وهو عبد القادر عودة* حيث عبر في لغة صريحة لا تحتمل عن رفضه التأويل للحكم بالقوانين الوضعية واعتبر أن الحاكم بها ويبعضها كافر بل اعتبر أن ذلك كفر ظاهر يقول : **(ومن الأمثلة الظاهرة على الكفر في عصرنا الحالي الإمتناع عن الحكم بالشريعة الإسلامية وتطبيق القوانين الوضعية بدل منها)** [2].

---

* –ابن حجر العسقلاني:

[1]– حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية، عند ابن تيمية**، ص225.

* – عبد القادر عودة

[2]– عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، ج2، دار الكتاب العرب، بيروت لبنان، د، ط، 2007، ص708.

أن من خلال هذا نجد جانب آخر قد تناول مسألة خروج الحاكم عن الشريعة وهو اتجاه القوانين الوضعية التي تعد في فكر محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ كفر حيث اعتبر أن من الكفر الأكبر إنما هو **وضع القانون اللعين منزلة الروح الأمين**

كما أن التأثير الأكبر بن تيمية من حيث مساهمته في تشكيل وعي السياسي ..تمثل في التيارات الإسلامية التي ادعت إلى النزاع الجهادي في العصر الحديث وكذلك تمثل قيما قبل الحركة إخوان المسلمين فمن بينهم نذكر عبد القادر عودة حيث عبر وأراد رفضه بلحكم بالقوانين الوضعية واعتبر واعد الحكم بها بعيد عنده كفر وجسده بأنه كفر ظاهري وسبه الامتناع عن الحكم بالشريعة وكذلك الابتعاد عن احكامها ومبادئها الصحيحة وتطبيق قوانين أخرى كالقوانين الوضعية.

سنعرج على أحد المنتمين إلى الإخوان والذين مازالوا على قيد الحياة وهو علي جريشة الذي اعتبر أن الحكم بغير الشريعة ليس من الكفر فقط بل هو من أعظم صور الشرك يقول : (ومن صور الشرك الذي هو أعظم الظلم ووفي مقدمتها شرع ما لم يأذن به الله ..... كذلك الحكم بغير ما أنزل الله .... و صف القرآن الحاكمين به بأنهم ظالمون و فاسقون وكافرون .... و إذا انصرف الحكم إلى التشريع فإن الكفر و الظلم يلتقيان .... وإذا انصرف الحكم إلى التنفيذ فإن الصور الثلاث بمعانيها المختلفة تكون واردة . [1]

[1]– حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية، عند ابن تيمية**، ص227.

المبحث الرابع : أثر ومكانة ابن تيمية في الفكر السياسي المعاصر (تأسيس الدولة الوهابية)

(الدولة الوهابية)

واستمرت موجات التاريخ شيء يذكر ابن تيمية آثاره وعلومه في ريح رخاء سهلة غير مضطربة حتى ظهر في القرن 18هـ أو القرن 18م، نجد في البلاد العربية محمد بن عبد الوهاب فقط عكف على دراسة كتب ابن تميمة في الاعتقاد والفقه وأمعن في فهمها وآمن بما جاءت به وتحمس لها بل تعصب واشتد في تعصبه. ودعا من حوله إلى اعتناق هذه الآراء فوجد آذانا تسمع وقلوب تعي وتتأثر، فتعصب ناس كثيرون لهذه الآراء وصاروا أنصارا أقوياء، بل تكون هؤلاء الأنصار دولة صغيرة، ذلك بأن محمد بن عبد الوهاب كان من أشد أنصاره صهره محمد بن سعود جد الأسرة الملكية السعودية كان فارسا مغوارا، فقام بمغامرات حربية لنشر مذهب ابن تيمية وحمايته ولعله قد التقى المطمح السياسي لنصرة المذهب الديني، وعاون أحدهما الآخر، وقامت بذلك تلك الدولة الصغيرة وفيها التحقيق العملي لآراء ابن تيمية.[1]

ومعنى هذا أنه نضرا لاجتهاد ابن تيمية من خلال آثاره وعلومه فقد شهد التاريخ في يوزع القرن 18م في البلاد العربية فمن أنصاره ابن تميمة يجد محمد بن عبد الوهاب الذي تأثر بأفكاره بل وكان متلهفا لاعتناقها ولأخذ بها قد دعا من حوله إلى الاعتناق ولأخذ بهذه الآراء وصارف أنصاره أقوياء مما نتج عن هؤلاء الأنصار دولة صغيرة وكان محمد بن عبد الوهاب من اشد أنصاره وكذلك قام محمد بن سعود الذي يعد ظهر والذي بدوره يعتني جدال الأسرة الملكية السعودية حيث قام بحماية ونشر أفكار ومذهب ابن تيمية الذي يمثل المذهب السياسي الديني، وعليه من هنا فقامت الدولة الصغيرة التي اشتملت وتحققت بفعل آراء ابن تيمية.

[1] – محمد أبو زهرة، **ابن تيمية حياته وعصره، آرائه وفقهه**، ص ص 440-441.

ولقد كان تشددهم في معاملة مخالفيهم وتشددهم في عقائدهم ومحاربة بعض المباحات باسم أنها بدع سببا في أن كثر في البلاد الإسلامية خصومهم، وخصوصا لما أخذت قواتهم المسلحة تدمر كل شيء في طريقها يخالف مع عليه الوهابين.

واستمروا قوة كامنة في داخل البلاد العربية، يتشددون في إتباع آراء ابن تيمية فيما يتعلق بزيارة القبور وغيرها، ولا يتجاوزون نجدهم إلا قليلا، وفي أوقات متفرقة حتى كانت الحرب العالمية الأولى ورفعت يد الدولة العثمانية عن البلاد العربية، وانحلت الإمبراطورية العثمانية وعند إذن وجدها الملك عبد العزيز آل سعود* رحمة الله عليه فرصة قد لاحت فانقض على الأسرة الهاشمية في الحرمين الشريفين وانتزعهما وتوالى سدانة البيت الحرام وصار أكثر الجزيرة العربية تحت سلطانه، وهم الآن متمسك في آراء ابن تيمية في العقائد وزيارة الأضرحة والمساجد وإن كانوا قد لطفو من شدة بعضهم لأرائهم بسبب اتصالهما الناس في موسم الحج و اختلاطهم بهم و لعل اضطرارهم للتساهل بسبب سدانتهم للبيت الحرام، و قيامهم بالحكم في حرم الله الأمين قد جعلهم يتسامحون مع مخالفيهم ولا يتشددون تشديدهم الأول[1].

ومعنى هذا أنه في البلاد الإسلامية كانت المعاملة مشددة من قبل مخالفيهم وكذلك من قبل عقائدهم ومحاربة البدع كان سببه ونتيجة ذلك كثرة الخصوم التي تجلت في قواتهم المسلحة التي كانت تقوم بتدمير كل شيء كان في طريقيها، وهو ما كان عند الوهابيون العكس من ذلك أي مخالف لذلك عندهم،

ومنه يتضح أنه من كثرة قوة و شدة آراء ابن تيمية استمرت قوة داخل البلاد العربية واستمر في إتباع أرائه المتمثلة في عقائده و استمرت إلى غاية الحرب العالمية التي أضحت عند الملك عبد العزيز آل سعود فرصة قد أتت فقام بدوره بالقضاء على الأسرة الهاشمية في الحرمين الشريفين وانتزع منهم سداه البيت الحرام وقام بدوره بالقضاء على الأسرة الهاشمية

[1] – محمد أبو زهرة، **حياته وعصره، آرائه، وفقهه**، ص243.

في العربية تحت سلطانة متمسكون بآراء ابن تيمية في عقائده و سبب لطفهم كان ناتج عن اتصالهم الأول بما يكون الأول بما يكون سبب يسدانهم للبيت الحرم و قيامهم بالحكم في حرم الله الأمين و انه من الحق علينا أن نقول كلمة حق و هي أن تعلق هو أول بآراء ابن تيمية و تشددهم فيها و عليه فان ماتجدر إليه الإشارة في النهاية هو أن آراء وأفكار ابن تيمية و شدتها في إيجاد ثقافة مع أميتهم غير أن هذه الثقافة لم تكن مقصورة فقط على سكان الجزيرة العربية مما أصبح الجهل بكل شيء أن ذلك مسيطرة على عقولهم إلاأن تفتحت العقول واستقضت الإفهام واتجهت حينما إلى إنشاء مدارس وكذلك نشر الثقافة في البلاد العربية، مما أصبح الجهل بكل شيء آن ذاك مسيطرا على عقولهم إلى أن تفتحت العقول واستيقظت الإفهام و اتجهت حينها إلى إنشاء مدارس وكذلك نشر الثقافة في البلاد العربية .

خاتمة

-خاتمة:

إذن ومن خلال ما تم عرضه والتطرق إليه حول طبيعة الفكر السياسي عند ابن تيمية الذي تمخض عنه هذا البحث فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

-حيث يتضح لنا أفكار ابن تيمية السياسية هي أفكار تتميز بالجدة والأصالة لم يسبق إليها واعتماده في ذلك على النصوص في إطار الشرع وعليه فقد وضع مجموعة من الشروط الواجب إتباعها لكل من الراعي والرعية في ممارسته للسياسة من أجل سير وقيام مجتمع وفق قانون عقائدي يقوم على ما جاء به الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

- ويتضح لنا أن السياسة الشرعية عند ابن تيمية هي التي تقوم على القرآن والسنة التي تكون نابعة من الشريعة لا وفق اجتهادات الفقهاء والتأويلات الفاسدة، ومنه فإن أساس السياسة الشرعية عنده يندرج وتتمحور ضمن سياق الشريعة المنزلة القائمة على الكتاب والسنة، كما يجعل من سياسة الحكم سياسة شرعية إلاهية لا يمكن لكل من الراعي والرعية الاستغناء عنها أو تركها واتبعها واجب من ولاة الأمور وهذه هي السياسة الحقة بالتمسك بالدين المرتكزة على وصاياه وتعاليمه يعد الحكم الأمثل الذي يعيد للأمة الإسلامية قوتها ومجدها.

ويتضح لنا من خلال تقسيم ابن تيمية لعناصر السياسة الشرعية والذي يتمثل أساسا في أداء الأمانات والذي يتناول فيه الولايات من خلال استعمال الإصلاح فيرى أنه يجب تولية من يجده أصلح لأعمال المسلمين، وفي حالة من ولي من أعمال المسلمين شيئا وكانت الولاية لرجل تربطه مودة أو قرابة بينهما فهنا تعتبر خيانة لله ورسوله وللمسلمين ولا يكون الأصلح بأن يولي أعمال المسلمين وهنا يدل على عدم المسؤولية .

ويرى أيضا إذا تعذر وجود الأصلح لتلك الولاية فلا بد من اختيار الأمثل فالأمثل في كل منصب وذلك من خلال الاجتهاد التام وأخذه للولاية بحقها فهنا قد أدى الأمانة وقام بالواجب وصار في هذا الموضع رمن أئمة العدل والمقسطين.

ومقتضى الولاية عند ابن تيمية يتجلى في تولية من يجده أصلح وعزل ونصح غير المؤهل للولاية باعتباره غير كفئ من خلال أمانته ونصحه في العمل فيجب أن يبدل بخير منه.

-كذلك يرى ابن تيمية أن الأموال هي أمانات فهي تتمثل في الودائع والمضاربة

-ويتضح لنا من خلال الأحكام التي تمثلت في حدود الله وحقوقه التي تجسدت في حدود الله أن حدود الله هي التي ليست لقوم معينين بل منفعتها لمطلق المسلمين وكلهم محتاج إليها وأما حقوق الله والتي تكون فيها منفعة لنوع من المسلمين، وعليه فإنه يجب على الولاة البحث في حدود الله وإقامتها والبحث عنها من غير دعوة أحد بها لأن حدود الله وحقوقه ورسمها ووضحها في كتابه الحكيم، كما تمثلت أيضا في حقوق الناس التي تجسدت في ثلاث حقوق حد القتل، قصاص في الجراح، قصاص في الأعراض.

ـ أيضا من بين النتائج التي توصلنا إليها فيما يخص الخلافة عند ابن تيمية من خلال معنى الخلافة يتضح لنا أنه في حالة انتقال خلافة النبوة إلى الملك كان سببه راجع إلى عجز العباد عن خلافة النبوة أو نتيجة الاجتهاد، ومن هنا يمكن القول أن مفهوم الخلافة عند ابن تيمية مفهوم ديناميكي ومفهومها عند الجمهور شكلي ثابت وبهذا أحدث ابن تيمية اتصالا بين الكلام الفقهي النظري والواقع القائم الحاكم.

وعلى هذا الأساس فالسلطة الشرعية تستمد مشروعيتها من أوامر الله عز وجل المنصوص عليها من شريعته تعالى، فالسلطة في الإسلام هي سلطة فوقية لا تاريخية.

ـ أما فيما يخص أثر ابن تيمية وصورته في الفكر السياسي الإسلامي نجد فكره بارزا في الميدان السياسي، ولم يتفق بعيدا من خلال الفكر السياسي عن السياق التاريخي للعصر

الذي عاش فيه، كما اشترط مجموعة من الشروط يجب توفرها في الخليفة تمحورت في القوة، الأمانة، العدل والشورى، المبايعة.

ولقد وجدنا أن الفكر السياسي عند ابن تيمية يتلاءم مع هذا العصر الذي نجده يسعى إلى تحقيق الديمقراطية ولكن هذا لا يعني أن نقارن بين النظريات الديمقراطية وفكر ابن تيمية السياسي باعتبار أن النظريات الديمقراطية لها خصائصها وفكر ابن تيمية السياسي ينطلق من قواعد ثابتة وعليه فإن ابن تيمية السياسي يؤكد ضرورة أن تكون السيادة الشرعية الإسلامية وضرورة تنفيها عن أرض الواقع من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجلب المصالح ودفع المقاصد.

ـ ويعتبر ابن تيمية التوحيد من أهم القضايا التي يبدأ بها المرء دخوله في الإسلام وبها يختم له السعادة بعد الموت، وقد قسم التوحيد إلى ثلاث أقسام متمثلة في توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، فيما يخص توحيد الربوبية هو الاعتقاد الجازم بأن الله هو رب كل شيء ومليكه وهو الخالق، أما توحيد الألوهية فهو توحيد الله تعالى أن تكون أفعال العباد متوجهة إلى الله دون سواه يعني لا يعبد مع الله غيره، أما فيما يخص توحيد الأسماء والصفات فهو الاعتقاد بأن الله له الأسماء الحسنى والصفات العلى والإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تكليف ولا تمثيل ولا تعطيل.

ـ أيضا نجد أن التوحيد يعتبر من الشعائر التعبدية في الإيديولوجية السياسية فوجدنا أن ابن تيمية من خلال جهده ومنهجه الفكري استطاع أن يبلور نظرية التوحيد وهو نظرية تقوم على المزاوجة بين شقيها التعبدي والسياسي وهذا ما أدى إلى إحداث أثر بالغ في هذا العصر وبذلك تحولت نظرية التوحيد من نظرية تكافح الانحراف الديني إلى نظرية تكافح الانحراف السياسي وبهذا فإن نظرية التوحيد عند ابن تيمية نظرية تحولت من نظرية الشعائر التعبدية إلى نظرية سياسة إيديولوجية نقدم أساس متكاملا لنظام الدولة.

ـ أما فيما يخص الولاية السياسية عند ابن تيمية فقد أشار إلى كلمة الولاية بمعنى الخلافة أو الأمانة ولقد استعمله أيضا في الوظائف الإدارية المختلفة في الدولة الإسلامية، ولقد استعمله أيضا بمعنى سلطة الحاكم.

ـ وأخيرا وفيما يخص النتيجة الأخيرة تجسدت في خروج الحاكم عن الشريعة والشرعية حيث كان لابن تيمية أثر في الفكر السياسي اللاحق عليه حيث تحولت نظرية التوحيد عنده من نظرية في الشعائر التعبدية إلى إيديولوجية سياسية، ومنه فإن موقفه من خروج الحاكم عن الشريعة والشرعية على وجه الدقة تعتبر عند ابن تيمية من أهم وأكثر المواقف التي أثرت في فكره السياسي الإسلامي المعاصر حيث توضح لدينا أن ابن تيمية كان يحكم على المتمردين عن الشريعة وعن أحكامها ومبادئها واتضح ذلك من خلال التيارات ذات الحركة الجهادية الجهادية المعاصرة التي تتخذ من فكر ابن تيمية مرجعية أولى وأساسية، بالإضافة إلى خروج الحاكم عن الشريعة عند ابن تيمية اتجاه القوانين الوضعية التي يصطلح عليها بالقوانين المتمردة باعتبارها تحل محل الروح الأمين فهي عنده تعد كفر ولابد للحاكم الابتعاد عن ممارسة الحكم بها.

ولقد وجدنا أن التأثير الأكبر عند ابن تيمية تمثل وتبلور أكثر من خلال مساهمته في تشكيل في الوعي السياسي والتي يتجسد في التيارات السياسية التي ادعت إلى النزاع في العصر الحديث، ومنه فإننا لم ندرك فهم موقف ابن تيمية من خروج الحاكم عن الشريعة على وجه الدقة، وعلى الرغم من سوء فهم بعض المفكرين لأراء وأفكار ابن تيمية السياسية فإنه قد ساهم في تطهير العقيدة الإسلامية من الاعتقاد الخاطئ والانحراف من طرف الفرق الضالة، فهو بذلك حاول إصلاح الراعي والرعية بالابتعاد عن إثارة وإقامة الفتن حيث أمر بالمعروف ونهى عن المنكر في طلب الولاية وتحقيق الرياسة من أجل الإصلاح ونبذ الظلم وإبعاد الفساد من قبل الراعي والرعية، فكانت دعوته حركية بغرض الإصلاح وإحياء الأمة وبعثها من جديد.

وما يمكن استخلاصه في آخر المطاف وما تم عرضه من نتائج حول طبيعة الفكر السياسي عند ابن تيمية نستخلص أن شيخ الإسلام ابن تيمية كانت له مكانة عالية في العلم، المعرفة في مختلف العلوم الإسلامية أن وفي مختلف العلوم الأخرى، ومن خلال تفكيره السياسي نجد أنه مشروع رائد من خلال أنه ربط السياسة بالدين واستند لذلك في مشروعيته من خلال القرءان والسنة اللذان هما خير دليل على ذلك، على أن الرياسة عنده تعد ضرورة اجتماعية باعتبار الإنسان كائن بطبعه فوجودها يعد بالنسبة إليه أمر شرعي يتجسد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وفي الأخير أشكر الله تعالى لإتمام هذا البحث المتواضع، هذا وإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، وأرجوا ولو أنني بلغت ولو بالقليل من طبيعة الفكر السياسي عند ابن تيمية وصلى الله وسلم على سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والسلام.

المصطلح	الكتاب	الصفحة
قازان: بالروسية Казань :؛ بالتترية : Казан)عاصمة جمهورية تتارستان وأحد أكبر المدن الروسية حيث تأتي بالمرتبة الثامنة في قائمة أكبر مدن روسيا الاتحادية، تقع مدينة قازان عند التقاء نهري الفولجا وقازانكا في روسيا الأوروبية. الكرملين في قازان هو موقع التراث العالمي. في أبريل 2009، منح مكتب براءات الاختراع الروسي قازان الحق في إعلان نفسها بأنها "العاصمة الثالثة" لروسيا. في عام 2009 تم اختيارها بأنها "عاصمة الرياضة في روسيا" بلغ تعداد قاطنيها مليون نسمة معظمهم من المسلمين ، في إحصاء عام 1979.	https://ar.wikipedia.org	9
الجهمية: تنسب إلى الجهم بن صفوان، فالجهمية هم نقات الصفات الذين اتبعوا الجهمية فيها اتبعه في الإسلام	أنظر: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز السند، آراء المرجئة دار التوحيد للنشر، الرياض، ط1، 2007م، ص143.	12
الأشرف خليل: الملك الأشرف صلاح الدين خليل بن الملك المنصور سيف الدين قلاوون الألفي الصالحي النجمي) وُلد في القاهرة في عام 666 هـ 1267/م – توفى	https://ar.wikipedia.org	18

في تروجة قرب الأسكندريةفي 12 محرم693 هـ 31 / ديسمبر 1293 م(، هو ثامن سلاطين الدولة المملوكيةالبحرية.[1]		
النجاشي: أصحمة بن أبجر 632 كان أحد ملوك الحبشة .استقبل الصحابة المهاجرين إليه، واجتمعوا به في الفترة ما بين 610 . 629 م ويسمي) أرمها .(وهو الوحيد الذي صلى عليه رسول الإسلام صلاة الغائب لما علم بوفاته.[1]	https://ar.wikipedia.org	**53**
الأشعث بن قيس: معد يكرب بن قيس599) م661 – م (صحابي من صحابة النبي محمد ممن أسلم عام الوفود غلب عليه لقب الأشعث فبه عرف في كتب الإخباريين. كان أحد ملوك كندة حتى الإسلام فهو من بني جبلة بن عدي أحد بيوت بني الحارث الأصغر من بني معاوية من كندة ولم تتفق كندة عليه ولا على جده ملكا بعد وفاة إمرؤ القيس بن حجر آخر ملوك كندة ارتد الأشعث وتبعته أقوام من بني معاوية وقيل امتنع عن الزكاة	https://ar.wikipedia.org	**34**
نصر الدين الطوسي: نصر الدين محمد بن محمد بن الحسن أشتهر بالفلسفة والفلك	محمد جواد فغنية، مذاهب فلسفية وقاموس مصطلحا، دار مكتبة	**22**

والرياضيات 1201-1274م	الهلال، دار الجواد، بيروت لبنان، لبنان، دط، د، س، 238.	
أبو عبيدة :عامر بن عبد الله بن الجراح الفهري القرشي 40) ق هـ584/م-18 هـ639/م (صحابي وقائد مسلم، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن السابقين الأولين إلى الإسلام، لقَّبَهُ النّبيُّ محمدٌ بأمين الأمة حيث قال: «إن لكل أمّة أميناً، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة بن الجراح.«[3] وقال له أبو بكر الصديق يوم سقيفة بني ساعدة : »قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين: عمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح.«[4]	https://ar.wikipedia.org/	**42**
ودائع: هي المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك في (الحساب الجاري) بشرط أن يردها عليهم البنك كلما أرادوا ذلك ، أو تعرف بأنها المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك بقصد أن تكون حاضرة التداول ، والسحب عليها لحظة الحاجة بحيث ترد بمجرد الطلب ، ودون توقف على أي إخطار سابق من أي نوع.	https://www.almaany.com/arg	**42**
المضاربة: في البورصة هي "المخاطرة بالبيع والشراء بناء على توقع	https://ar.wikipedia.org/	**42**

تقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار"، وقد يؤدي هذا التوقع إذا أخطأ إلى دفع فروق الأسعار بدلاً من قبضها .فهي ليست بيعاً حقيقياً ولا شراء حقيقياً إنما المسألة تنحصر كلها في قبض أو دفع فروق الأسعار بينما البيع والشراء في المضاربة الشرعية بيع حقيقي لسلع محددة، وفق الضوابط. المشتري تسليم أو تسلم موضوع العقد في الفكر الاقتصادي المعاصر.		
محمد بن عبد الوهاب: الإمام العالم المجدد محمد بن عبد الوهاب بن سليمان الذهبي التميمي، ولد رحمه الله في العتيبة بنجد سنة1115هـ وكان والده قاضيا على العتيبة نشأ وتربى على العلم دعى الناس إلى التوحيد ونبذ البدع	أنظر: أحمد راتب عرموش، موسوعة الأديان الميسرة، دار النفائس، ط1، 2001، ص 443	**71**
الماوردي: أبو الحسن علي، فقيه وقاضي شافعي، ولد في البصرة سنة974م، وعاش في بغداد أكثر من عمره، وفيها توفي سنة 1058م، عاصر الخليفتين القادر والقائم وانتصر لمشروعيتها الدينية، ضد تسلط آل بويه، ولقب بأقضى القضاة يعد من أبرز الفلسفة السياسية في الإسلام، ولكنه في تشريعه	أنظر : جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة للطباعة، بيروت، لبنان، ط3، ص29.	**54**

للخلافة كان أقرب إلى المثالية منه إلى الواقعية.		
أبو الأعلى المودودي: أو أبو العلاء المودودي 12) رجب 1321 هـ 31 – ذو القعدة 1399 هـ (ولد في يوم الجمعة بمدينة جيلى بورة القريبة من أورنج أباد في ولاية حيدر أباد بالهند من أسرة مسلمة محافظة اشتهرت بالتدين والثقافة. لم يعلمه أبوه في المدارس الإنجليزية واكتفى بتعليمه في البيت. درس على أبيها للغة العربية والقرآن والحديث والفقه وكانت أسرته أسرة علم وفضل. بدأ المودودي العمل في الصحافة عام 1337هـ .وأصدر مجلة ترجمان القرآن عام 1351 هـ .والمجلة تصدر حتى يومنا هذا. أسس الجماعة الإسلامية في الهند عام 1360 هـ وقادها ثلاثين عاما ثم اعتزل الإمارة لأسباب صحية عام 1392 هـ وتفرغ للكتابة والتأليف.	/https://ar.wikipedia.org	**70**
توحيد الحاكمية: مصطلح يقصد به إفراد الله وحده في الحكم والتشريع فهماً من قول الله في القرآن} **إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون** {وقوله} **والله يحكم لا معقب**	/https://ar.wikipedia.org	**71**

لحكمه {وقوله**}إن الله يحكم ما يريد {**وقوله**} ولا يُشرك في حكمه أحداً {**وقوله**} أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقومٍ يوقنون} {وما اختلفتم من شيء فحكمه إلى الله {**، وقال تعالى: {وإن أطعتموهم إنكم لمشركون.{		
الثيوقراطية: على أنها شكل رابع من أشكال الحكومة يكون فيه ما يقوله الله في كتابه المقدس هو فقط مصدر الحكم. ومع حلول حقبة التنوير في أوروبا، بدأت الثيوقراطية تأخذ دلالة سلبية بشكل كبير، خصوصا على أيدي الفيلسوف الألماني هيجل.	http://www.startimes.com	**72**
الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي أبو جعفر .	أنظر : ابن تيمية، درء تعارض العرض والنقل، ج11، تح: رشاد محمد سالم، د، ن، د، ط، ص 140.	**70**
آل سعود : هي أسرة أقامت ثلاث دول أولها الدولة السعودية الأولى وثانياً الدولة السعودية الثانية وحالياً المملكة العربية السعودية .يبلغ عدد افراد عشيرة آل سعود 5,000 شخص تقريبا في المملكة العربية	https://ar.wikipedia.org/	**88**

السعودية.		
ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن أحمد بن الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي،[2] الكناني القبيلة العسقلاني الأصل الشافعي المذهب المصري المولد، 773)هـ-852 هـ(، الملقب بـ أمير المؤمنين في الحديث	/https://ar.wikipedia.org	**85**
عبد القادر عودة1954-1906) م (قاضي وفقيه دستوري، ولد بقرية كفر الحاج شربيني من أعمال مركز شربين، تخرج من مدرسة المنصورة الابتدائية عام 1330 هـ، اشتغل بالزراعة، ثم عاد فواصَل الدراسة، وحصل على البكالوريا سنة 1348 هـ، ثم التحق بكلية الحقوق بالقاهرة، وتخرج فيها عام1930 م، وكان من أول الناجحين.	/https://ar.wikipedia.org	**85**

فهرس
الموضوعات

الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: ابن تيمية ومنهجه الفكري	
المبحث الأول: ابن تيمية حياته ومؤلفاته	**7-13**
1-حياته	**7**
2- مؤلفاته	**7**
المبحث الثاني:منهجه في التفكير	**13—16**
1- المنهج العام	**13**
2- منهجه في فهم القران	**14**
المبحث الثالث: عصره	**17-22**
1- من الناحية السياسية	**18**
2- من الناحية الاجتماعية	**20**
3- من الناحية الفكرية والعلمية	**21**
الفصل الثاني: التفكير السياسي عند ابن تيمية	
مدخل: كتابات ابن تيمية السياسية (نموذج كتاب السياسة الشرعية لإصلاح الراعي والرعية)	**24**
تمهيد:	**25**
المبحث الأول : مفهوم الشريعة والسياسة الشرعية عند ابن تيمية	**26-30**
1-مفهوم الشريعة	**26**
2- تعريف السياسة	**28**
3-السياسة الشرعية	**29**
المبحث الثاني: أصول ومرتكزات السياسة الشرعية عند ابن تيمية	**31-37**
1-الأصول الشرعية الثابة: القرآن والسنة	**31**

2-الفروع المتغيرة النسبية: القياس والإجماع	**35**
المبحث الثالث: عناصر وأقسام السياسة الشرعية عند ابن تيمية	**49-38**
I-أداء الأمانات	**38**
1-الولايات	**38**
2-الأموال	**42**
II- الأحكام	**44**
1-حدود الله وحقوقه	**44**
2-حقوق الناس	**46**
المبحث الرابع: إشكالية الخلافة عند ابن تيمية	**62-50**
1-الخلافة عنده	**50**
2-الخلافة من حيث ممراستها ومن حيث مشروعيتها	**54**
3-نظرية الإمامة والخلافة عنده	**55**
4-شروط الخليفة	**57**
أ- القوة والأمانة	**57**
ب-العدل	**58**
جـ-المشورة	**59**
د- المبايعة	**61**
الفصل الثالث: أثر ابن تيمية وصورته في الفكر السياسي الإسلامي	
تمهيد	**64**
المبحث الأول: نظرية التوحيد عن ابن تيمية	**74-66**
1-نظرية التوحيد من الشعائر التعبدية إلى الإيديولوجية السياسية	**69**
المبحث الثاني: الولاية والإمارة عند ابن تيمية	**81-75**
I-الولاية عنده	**75**
1-المقصود بالولاية السياسية عند ابن تيمية	**75**
II-الإمارة عنده	**76**

1-أساس الإمارة	**78**
2- وجوب اتخاذ الإمارة	**79**
3-أقسام الناس في الإمارة	**80**
المبحث الثالث: خروج الحاكم عن الشريعة والشرعية	**86-82**
1-نماذج ابن مفلح، ابن كثير، ابن حجر العسقلاني، عبد القادر عودة	**86**
المبحث الرابع: أثر ومكانة ابن تيمية في الفكر السياسي المعاصر (تأسيس الدولة الوهابية)	**89-87**
خاتمة	**91**
فهرس المصطلحات والأعلام	**97**
فهرس الموضوعات	**105**
قائمة المصادر والمراجع	**109**

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم: بروَايَةِ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ الكُوفِيّ

- الأحاديث النبوية

أ- المصادر:

1.ابن تيمية ، **ابن تيمية عزيز العضمة**، دار الكتب للنشر، الرياض، ط1، 2000

2.ابن تيمية ، **مختصر مناهج السنة، اختصار عبد الله بن محمد العثيمان**، دار الصديق للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن 2005،

3.ابن تيمية، **الخلافة والملك**، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط2، 1994

4.ابن تيمية، **السياسة الشرعية لإصلاح الراعي والرعية**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1998

5.ابن تيمية، **السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تح: علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 728هـ،

6.ابن تيمية، **درء تعارض العرض والنقل، ج11، تح: رشاد محمد سالم، د، ن، د، ط، ص**

ب- المراجع:

1.أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح، صحيح البخاري**، ج13، دار المعرفة بيروت، 1958،

2.حسن كوناكاتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، دار الأخلاء للنشر و التوزيع، الرياض، ط1، 19

3.الدراجي زروخي، **ابن تيمية كما يجب أن يفهم**، دار صبحي للطباعة والنشر، متليلي، غرداية، الطبعة الأولى، 2013،

4.صائب عبد الحميد، **ابن تميمة، حياته وعقائده**، الغدير للدراسات والنشر بيروت، لبنان، دط، دس

5.عبد العزيز السيلى، **العقيدة السلفية بين الإمام ابن حنبل وابن تيمية**، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993،

6.عبد الفتاح أحمد فؤاد: **ابن تيمية موقفه من الفكر الفلسفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، د، ط، 2001،

7.عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، ج2، دار الكتاب العرب، بيروت لبنان، د، ط، 2007،

8.فؤاد عبد المنعم أحمد، **شيخ الإسلام ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام**، دار الوطن، الرياض، ط1، 1417هـ،

9.محمد أبو زهرة، **ابن تيمية(حياته وعصره- آراؤه وفقهه)**، دار الفكر العربي، القاهرة،(ط) جديدة 1991-2005م،

10.محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ، **تحكيم القوانين**، دار الوطن، الرياض، ط5، 1411هـ

11.محمد جلال شرف الدين وعلي عبد المعطي، **خصائص الفكر السياسي في الإسلام**، طبعة الإسكندرية، 1975

12.محمد خليل هراس، **ابن تيمية السلفي**، المطبعة اليوسفية، بطنيطا، ط1، 1952م،

13.مصطفى حلمي، **ابن تيمية والتصوف**، دار الدعوة للطباعة والنشر، الإسكندرية

14.ناجي ابن حسين بن صالح الحضري، **الحسبة النظرية والعملية عند شيخ الإسلام ابن تيمية**، دار الفضيلة، الرياض، السعودية، ط2، 2005م

ج- المعاجم والموسوعات:

1.إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، القاهرة، د ط، 1983

2.أحمد راتب عرموش ، **موسوعة الأديان الميسرة**، دار النفائس، ط1، 2001

3.جلال الدين سعد ، معجم المصطلحات و الشواهد الفلسفية ، دار الجنوب للنشر 2004

4.جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة للطباعة، بيروت، لبنان، ط3

5.محمد جواد فغنية، مذاهب فلسفية وقاموس مصطلحا، دار مكتبة الهلال، دار الجواد، بيروت لبنان، لبنان، دط، د، س

د- الرسائل الجامعية :

1.في العقيدة الإسلامية، إشراف بركات عبد الفتاح دويرار، قسم العقيدة، 1409هـ

2.منيف عايش مرزح العتيبي، **بين وابن رشد في الإلهيات**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير

3.موزه احمد راشد الغبار، **البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند العرابي ولموارد ي وابن تيمية**، الأستاذ الدكتور، علي عبد المعطي محمد، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الفلسفة،2000م، جامعة الإسكندرية،

هـ- المواقع الالكترونية

1. *https://ar.wikipedia.org*
2. *https://www.almaany.com/arg*
3. *http://www.startimes.com*

تم بحمد الله